استغماية المال القطري...إهانة سياسية صريحة!

كتب حسن عصفور/ لا جدال في أن صياغة معادلة "التهدئة مقابل المال" كانت خطأ سياسيا فادحا، لم يتم حساب أبعادها وكيفية استغلالها من قبل "العدو القومي" دولة الكيان، والتي عملت منذ لحظة إعلانها، على التعامل معها وكأنها "أم المعارك".

من حيث المبدأ، لا يمكن لوطني فلسطيني، ان يرفض دخول مال من الخارج الى قطاع غزة، في ظل أحد أوسع عمليات الحصار المركب ضد أهله، فذلك خارج سياق النقاش، وما الأصوات التي تطالب بمنعها او تدجينها أو وضعها ضمن "خزينتها"، تهدف فقط لفرض مزيد من خلق وسائل للتحكم أكثر بحياة القطاع، وتعزيز الحصار خدمة لأهداف دنيئة.

ولكن، منذ ان بدأت رحلة المعادلة الجديدة، سياسيا ووطنيا، تعاملت معها حكومة تل أبيب بشكل يفرض بضرورة البحث عن صياغة جديدة للمعادلة "المسيئة" للحالة الكفاحية في قطاع غزة، خاصة مسيرات كسر الحصار، التي قدمت ثمنا يفوق بما لا يقاس ما حققته تلك المعادلة.

ولعل الإشارة التي كانت تستوجب التفكير في جوهر المعادلة، تلك "الهمهمة الصوتية" التي قالها مندوب قطر محمد العمادي للقيادي في حركة حماس خليل الحية، "نبيي هدوء"، همهمة تحولت الى أحد أبرز أشكال السخرية من المقولة والقائل وصدمة المتلقي.

ربما تعامل البعض مع الجانب الساخر في تلك "الهمهمة"، لكن جوهرها كشف الشرطية المطلقة المفروضة على إدخال المال القطري، ليس عبر تنسيق خاص مع إسرائيل، بشكل خارج المألوف، وكأنها تقوم بعملية "تهريب" وليس إيصال جزء من "حق سياسي".

ولذا ليس غريبا أن تستغل حكومة نتنياهو قاعدة "التوافق القطري – الإسرائيلي" لتعيد صياغة المعادلة، التي صاغتها حركة حماس من "التهدئة مقابل المال، الى "المال مقابل التهدئة"، وبتدقيق بسيطة سنجد ان الأصل في التوافق بين الدوحة

وتل أبيب، التهدئة أولا وشرطا للمال، وليس عكسا لما توقعت بعض أطراف قطاع غزة.

وقد فضحت عملية الاستخدام الإسرائيلي لما يسمى "المال القطري"، أن جوهرها تحول من بعض "حق" الى شكل من اشكال الإهانة السياسية أولا، والتلاعب بالحالة النفسية لسكان القطاع ثانيا، ولا يحتاج الأمر كثيرا لمعرفة رد فعل المواطن الغزي، من خلال متابعة ما يقال ويكتب مع كل قرار إسرائيلي سواء بالسماح لـ "المنحة القطرية" الدخول الى غزة، او منعها.

بالتأكيد، الحالة الإنسانية بكل جوانبها في قطاع غزة، وصلت الى واقع يفوق الحديث اللغوي عنها، وأن الغالبية المطلقة من سكانه خارج ما يعرف بمستوى الحياة الطبيعية، وأن "أقلية جدا" من تستطيع أن تكون قريبة من المستوى الإنساني، حتى أثرى اثرياء القطاع، من "قادة" سياسيين أو رجال أعمال، لا يملكون ترف الحياة المعلوم.

دون الوقوف أمام الكارثة الصحية نتيجة فقدان الخدمات الأساسية.

الانقسام سبب رئيسي نعم، وحماس قبل فتح تتحمل مسؤولية نعم، كونها لم تحسن "إدارة ملف الحصار"، واصرت على "سلوكها الاستعلائي"، وأن دولة الاحتلال تختبئ كثيرا خلف ذلك، خاصة منذ "إعلان المنامة" الذي قرر فيه محمود عباس بفرض حصار غير مسبوق على قطاع غزة، لكن الأصل كان وسيبقى دولة الكيان، وهي من يجب أن تصبح الهدف المباشر، دون تجاهل الأدوات المساعدة لجريمتها الكبرى.

بات مطلوبا، وسريعا، ان تعيد "قوى المشاركة الكفاحية" في مسيرات كسر الحصار، النظر في المعادلة التي سادت، والبحث في وسائل جديدة ومختلفة، ليس بالتهديد المجاني، او بالتصعيد العسكري والقصف الصاروخي، فتلك هي أكثر الأشكال مساسا بالمطالب الانسانية "المشروعة".

التفكير الجمعي هو السبيل الأصوب لتحديد سبل المواجهة، وصياغة آلية الرد على حصار لم يكسر منه سوى بعضا من مال لم يقدم تغييرا جوهريا في الحياة

الإنسانية لأهل القطاع، دون أن نتجاهل أنه يساهم موضوعيا في خسائر سياسية بلا حدود.

المراجعة الشاملة لكل ما سبق، أصبح فرضا سياسيا، وليس نقيصة ابدا الاعتراف بالخطأ او الخطايا لتصويبها، وعدم الإصرار على نظرية "كنا على صواب وسنواصل"...فالصواب أن الخطأ بل الخطيئة لم تغب أبدا عن المسار.

احتراما لروح الفلسطيني الكفاحية فكروا ثانية فيما هو "خير للفلسطيني الغزي"!

ملاحظة: ذكرى رحيل شاعر الغضب الثوري معين بسيسو تتزامن مع فقدان شاعرا صارخا مناضلا مثيلا يخرج "شاهرا صوته" ردا على حالة الانكسار الوطني العام، " وارعدْ بصوتك يا عبيدَ الأرض هبّوا للنضالْ"!

تنويه خاص: ليش بعض الأصوات أو الفصائل تصر على التهديد برد يصيب إسرائيل بهلع ووجع "غير مسبوق"...يا تردوا فعلا يا تخرسوا فعلا وجدا!

الأمير بندر...تطاول مرفوض وقول "جهول"!

كتب حسن عصفور/ من حق أي إنسان أن يقول رأيا في أحداث مرت في منطقتنا، كان من كان، صاحب منصب أميرا أو غفيرا، فتلك من ابجديات الحياة العامة، ولكن عندما يتم الحديث عن "معلومات سياسية" او عامة يشترط المعرفة الجيدة بها، وليس "الادعاء" بالمعرفة، او الاطلاع على جزء منها ثم يصدر البعض أحكاما سياسية دون تدقيق أو مراجعة للجهات ذات الصلة.

بعد غيبة طويلة، دون حاجة لبحث أسبابها، فتلك لا تعني الفلسطيني من قريب أو بعيد، عاد الأمير بندر بن سلطان، سفير العربية السعودية في أمريكا لسنوات، عبر مقابلة مع صحيفة "الإندبندنت" البريطانية في نسختها العربية، مقابلة للأمير تحدثت عن كثير من العناوين السياسية الساخنة، وكأنها حملة ترويج "متبادلة" إعلانا بحضور بندر ثانية، مقابل أن الصحيفة البريطانية العريقة باتت لها نسخة باللغة العربية.

الحوار الترويجي متبادل المنفعة، بين الأمير والصحيفة، تناول عناوين تهم الوضع العام في المنطقة، تتفق أو تختلف معها فتلك مسألة شخصية، لا تهم كثيرا، لكن ما يهم الفلسطيني أولا والعربي ثانيا، تناول بندر بن سلطان لموقف الرئيس الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات خلال قمة كمب ديفيد 2000 برعاية الرئيس الأمريكي كلينتون، وبمشاركة رئيس حكومة الكيان يهود براك، تلك القمة التي فتحت باب المواجهة الكبرى، التي امتدت 4 سنوات اختار الخالد ان يكون شهيدا وسط حالة من "الفرجة الرسمية العربية"، بل بعضهم كان شريكا متواطئا في الحرب على زعيم الشعب الفلسطيني.

الأمير بن سلطان ادعي في المقابلة، "إن الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات ارتكب جريمة بحق القضية الفلسطينية والفلسطينيين، برفضه مبادرة السلام وبالحلول التي قدمها الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون"، في قمة كمب ديفيد 2000.

المفاجأة هنا ليس التطاول السياسي – الوطني على موقف الزعيم الخالد، بل مدى الجهل السياسي الذي اظهره بن سلطان عن مجرى الأحداث والمفاوضات في تلك القمة الأشهر بين طرفي الصراع في المنطقة.

والحقيقة أن ياسر عرفات رفض كليا "تهويد البراق" ومحيط المسجد الأقصى" مقابل 95 % من أراضي الضفة والقطاع لإقامة دولة فلسطينية، وكان سيرفض غالبية أرض فلسطين التاريخية مقابل تهويد البراق المقدس.

لو كان رفض "تهويد المقدس الديني والتاريخي" جريمة سياسية في رأي بندر بن سلطان، فنعم كان للزعيم الخالد والوفد الفلسطيني (عدا شخص منه بات معلوما دوره في تهويد المشروع كاملا) شرف تاريخي بارتكاب هكذا "جريمة، والتي كان الموافقة عليها تفتح الباب واسعا ليس لتهويد البراق، ساحة وحائطا، بل لتدمير "أولى القبلتين وثالث الحرمين".

الجريمة الحقيقية، أن يكون هناك من يوافق تهويدا لمقدس أرضا ووطنا، فلم تكن المعركة مساحات أرض، أو معالم دولة، بل صراعا حول مفاهيم ثقافية – فكرية وتاريخية، وهو الصراع الحقيقي بين مشروع وطني فلسطيني ومشروع توراتي تهويدي.

لا نعلم كيف يخرج مسؤول يفترض ان يعرف حقيقة ما حدث في حينه، ليصدر "حكما جهولا" بمسار مفاوضات قمة كمب ديفيد، ويكتفي بسماع رأي أمريكي او إسرائيلي، ويتغافل عن سماع صاحب الحق الفلسطيني، ثم يتحدث بادعاء مستغلا مسميات وألقابا لا تمنحه أي حق للتطاول أو الكذب السياسي وتزوير الحقيقة السياسية.

ليت بن سلطان تساءل، لماذا تم اغتيال رابين وهو رئيس وزراء، ولماذا تجاهل الفريق الصهيوني في الإدارة الأمريكية بقيادة دينس روس (أصدقاء الأمير بندر) اتفاق أوسلو، وعملوا كل ما يمكنهم مع غيرهم عربا وعجما وأطرافا فلسطينية لتدمير أسس الاتفاق.

ليت بن سلطان، يخرج ليقول من الذي منع تنفيذ المبادرة العربية للسلام منذ عام 2002 والتي وافق عليها الخالد الشهيد أبو عمار، وهو محاصر وقادة العرب مجتمعين في بيروت، دون ان نرى خطوة عملية واحدة منهم تأييدا حقيقيا للزعيم المحاصر.

لماذا لم نر أي تقدم ملموس بعد أن تمكنوا من اغتيال الخالد والإتيان بمحمود عباس، وما الذي أعاق تنفيذ "رؤية بوش" حول "حل الدولتين" رغم جرمها السياسي، ولما لم يحقق تقدما سياسيا في قمة أنابوليس عام 2007.

الجريمة الحقيقة هي ما قاله بندر بن سلطان، ضد الفلسطيني وبحق زعيمه الشهيد، وهو ما يتطلب ملاحقته لتقديم اعتذارا صريحا عما قال من جرم مشهود، فليس حقا لك ان تبرر للصهاينة والأمريكان جرائم حرب كي تنال حضورا ما في مشهد ما.

التهويد هو الجريمة يا بندر، وكل من يوافق عليه يستحق المحاسبة التاريخية واللعنة الأبدية!

ملاحظة: أخيرا تمكنت قوى الحراك الشعبي – العمالي من فرض إرادتها على رئيس سلطة رام الله، وأجبرته على التراجع عن قانون "الضمان الاجتماعي"... من أسقط القانون هو من يستحق الشكر وليس من صمت طويلا!

تنويه خاص: وأخيرا بدأت بعض الأصوات الحمساوية تدب الصوت رفضا واستنكارا لأجهزة سلطة الأمر الواقع في غزة، ارتفاع منسوب الغضب بين أبناء حماس مؤشر الى أن الغضب العام أضعافا مضاعفة...احذروا "غضب المخنوقين"!

الانتخابات "العرجاء"... بين جدية كحيل وهزلية الشيخ!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن الكلام السياسي، فقد كثيرا من قيمته الحقيقية في زمن الانحدار الوطني العام، والذي يسود بقايا الوطن، منذ أن قررت الطغمة الحاكمة في تل أبيب الخلاص من الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، كشرط الضرورة لتنفيذ مشروعها التهويدي مقابل تدمير المشروع الوطني الفلسطيني، ويبدو أنها حققت أكثر مما تمنت أو تخيلت.

منذ فترة، واروقة فصائل النكبة العامة بكل مسمياتها، تتقاذف بينها مسألة الانتخابات العامة، بشكلها الرئاسي والتشريعي، دون ان تدقق أن ذلك عمليا يقود الى الغاء الهدف الوطني المشروع بالخلاص من آثار المرحلة الانتقالية التي طال أمدها أكثر من عشرين عاما، رغم صراخهم ليل نهار بالتخلص من "كارثة أوسلو"، ومساهمة عملية في هروب رئيس سلطة الحكم المحدود من تنفيذ قرارات المجالس الرسمية، بفك الارتباط مع الكيان واحتلاله بكل الأشكال، ومنها سحب الاعتراف المتبادل مقابل تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بإعلان دولة فلسطين عام 2012.

أي انتخابات نريد، سنترك ذلك الى حين لاحق، ولنقف أمام ما تم تداوله إعلاميا، بأن رئيس سلطة رام الله محمود عباس طلب بإجراء الانتخابات "التشريعية" فقط، ما يكشف أول ثغرة حقيقية في لا جدية المسالة قيد البحث، وان تناولها ليس سوى "مسرحية" لترسيخ حكم الفرد، في بعض "مناطق الضفة" ضمن المسموح به من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

ما حدث يوم 21 يناير 2019 كشف بعضا من جوانب تلك المسألة، فمن يقرا تصريحات مدير اللجنة المركزية للانتخابات هشام كحيل يمكنه فورا أن يعلم

حقيقة الأمر دون إرهاق، بأن مسألة الانتخابات ليس سوى "كذبة مضافة" يتم قذفها في سوق النخاسة السياسي القائم راهنا، خاصة بعد تصريحات "نجم التيار العباسي الجديد" ومنسق ارتباطه مع سلطات الاحتلال حسين الشيخ.

كحيل، لخص المسألة بكلمات موجزة "إجراء الانتخابات لا يتطلب فقط الجهوزية ووضع خطط تنفيذية وإنما يجب أن يسبق ذلك تهيئة الأجواء اللازمة لعقدها بحرية تامة"، وهناك "تحديات داخلية تتعلق بتوافق الأطراف الفلسطينية على إجراء الانتخابات في ظل استمرار الانقسام الداخلي، وترتبط كذلك بإسرائيل في ظل فرضها حصاراً على قطاع غزة والضفة الغربية، إضافة إلى وضع مدينة القدس الخاص الذي هو بحاجة لتدخلات سياسية إقليمية ودولية".

كلام يحمل جدية مهنية عالية، دون التدخل في طبيعة تلك الانتخابات، لدولة أم لسلطة تشريعية رئاسية اوتشريعية، ام لا شيء، فقط وضع الأسس الكفيلة لضمان حدوثها ضمن ظروف مناسبة، وكل ما بها يؤكد أن الانتخابات غير ممكنة في ظل القائم، الانقسام وواقع القدس.

مقابل جدية مهنية، سمعنا الشيخ، يتحدث باستخفاف نادر، عن القدس "والمعركة" التي سيخوضنها، وهم فقط قبل ساعات من "معركة التلفزيون" قاموا بتسليم اهم سمسار وبائع أراضي في القدس، بعد أن تشدقوا بأنهم أيضا "لن يسمحوا بالمساس بأرض القدس"، تحت بصرهم تفعل دولة الكيان كل ما تريد فعله تهويدا واستيطانا ومصادرة، حتى خيمة "الخان الأحمر" اختفت من جدول أعمالهم "الإعلامية".

يبدو ان التيار العباسي يصر على ممارسة التجهيل السياسي العام، بمقارنة موافقة دولة الكيان وبطلب أمريكي، على انتخابات 2006 في القدس، دون ان أن يشير أنها بتلك الموافقة لم تنازل عن مشروعها فيها، بل لأنها تعلم أن نتائج تلك الانتخابات هي "الخير السياسي الأهم" لها ولمشروعها، فكانت الموافقة، وليس بسبب "معارك دونكيشوت المعاصر".

والقول إن "الرئيس" سيضمن حرية الانتخابات في الضفة، تمثل قمة الهزل، بل والعيب السياسي، فمن لا يملك من أمره الأمني سوى الحق في منع أي عمل كفاحي ضد المحتلين، وملاحقة كل معارض لسياسته المصائبية، كيف له ان

يضمن لحماس الحركة والتجوال والدعاية لـ "العمليات العسكرية"، والمطالبة بإسقاط عباس وانه لم يعد شرعيا، بل ان رسالتهم الأوضح انه لم يعد ذي صلة.

الاعتقاد بحسن نوايا دولة الكيان، بأنها ستوافق على انتخابات في القدس وحرية الدعاية في الضفة، ليس سوى قمة الغباء أو السذاجة السياسية في أحسين الأحوال، وفي غيرها لها صفة وتسمية أخرى!

ملاحظة: بيان الاتحاد الأوروبي حول الانتخابات لم يحدد هل يؤيد انتخابات رئاسية وتشريعية ام موافقا لما أراده عباس...بدها حسبة جديدة ممن يتحدثون عن "الديمقراطية وحقوق الانسان" وقبلها "الشفافية" واي شفافية في العهد العباسي!

تنويه خاص: حلوة صورة العصير الإسرائيلي على طاولة وزير العمل في رام الله...الأحلى انه امر شبابه بحذف الصورة فورا، وتناسى أن الفضيحة مش نشر الصورة بل بما كان من شراء عصير يا مسيو مأمون!

"الجرم" و"الجريمة"... مدانان لا يتساويان!

كتب حسن عصفور/ في خطوة "غبية" بكل اللغات الحية، أقدمت "مجموعة ليست مجهولة" ابدا ليل الخميس / الجمعة 3 يناير 2018، باقتحام مقر تلفزيون سلطة رام الله في مدينة غزة، وتركوا خلفهم كل آثار "الجهل والغباء"، دليلا على "جرم" لا يمكن لأي كان تبريره، حتى لو ذهب في عمق التاريخ واستل "سيف أبي ذر الغفاري" دفاعا عن قوته وأسرته.

ما حدث "جرم" مشهود وبدليل لا يمكن محوه، وبالقطع لا مبرر له، فهو لا يمثل "فعلا احتجاجيا" يمكنه ان يصل بالرسالة الأصل في الغضب الى من يجب أن تصله، بل انه ساعد من قام بقطع الأرزاق، بالهروب من جريمته الى استخدام الجرم "مظلة" للصراخ والعويل وكأنه هو "ضحية".

من تابع وكالة أنباء سلطة "عباس" سيصاب بحالة من الدوران السياسي، وربما العقلي، وهو يقرأ استجلاب كل ادانه ممكنة رفضا لـ "الجرم المشهود" بتخريب

مقار مبنى لم يمس به أي انسان، لا روحا ولا قوتا، لكنها تفننت في الظهور كـ "ضحية" لا بعدها ضحية...

حتى أنه لم تبق حركة أو قوة سياسية، فصيلا او شبه فصيل، مجموعة أو تجمع دون أن يستل ما أنتجته اللغة العربية لإظهار "بطولة الاستنكار" والإدانة، ونؤكد انها كلها محقة بشكل أو بآخر، كانت صوابا أو نفاقا لغاية صندوق المال.

ولكن، ما سيصبح وصمة عار وطنية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية بكل مسمياتها، "تحالفا عباسيا" او معارضة له، او تدور في فلك بين هنا وهناك، وفقا للمصلحة المالية، او "رهبة المكان" وسطوة السلطة القائمة إرهابا او تهديد، هو أن تمر أحد "جرائم الحرب" التي ارتكبها محمود رضا عباس، رئيس سلطة المقاطعة "المقيد والمحدود والمأمور" بأمر جيش الاحتلال، في قطع أرزاق عشرات آلاف من أبناء فلسطين، غالبيتهم قدموا للقضية الوطنية ما لم يقدمه أي من أبناء عباس، بل وكثيرين ممن يحتلون مناصب رسمية وحزبية في فصيله وتحالفه...

"قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق"، بعيدا عن "الجدل الإسلاموي" حول تلك العبارة، لكنها تكثف جدا ما هي قيمة "قوت الانسان" في الحياة البشرية، ولا نود اللجوء الى "الماركسية" ومفهومها للصراع الطبقي مفجر الثورات، لكن الجريمة التي تم تنفيذها بكل "هدوء وبرود أعصاب" هي ضد من لا يملكون سوى راتب هو حق لهم، بل فرض لا يحق لأي كان المساس به...

بالتأكيد، لولا جيش الاحتلال وحضور الانقسام، لما أقدم عباس على ارتكاب جريمته الكبرى، بل ولما فكر من حيث المبدأ الاقدام عليها، لأنه يعلم يقنيا ما هو مصيره وعائلته، وبلا تردد نؤكد ان غالبية من يصفق له بعد ارتكاب تلك الجريمة سيتنصل منه ومنها، وعلهم يقفون مع "ثورة الغاضبين"...

جريمة "حرب الرواتب"، هي النموذج الأسطع على انحدار قوى سياسية، فصائلا وأحزابا وتجمعات، مؤسسات وكتاب، ان تمر مرورا عابرا وكأنها باتت "حق للمجرم" ان يرتكبها، في ظل صمت لا سابق له للفلسطيني أي كان صفته ومكانته، فهو "الثائر" الذي "بات" مثالا ونموذجا لرفض الظلم والمذلة، أي كان مصدرها عدو وطني أو عدو طبقي، او حاكم جائر...

سباق "إدانة الجرم" وصمت على "جريمة حرب" ومجزرة قطع الأعناق لهو تكثيف للمشهد الفلسطيني الذي أنتجه "عهد الانقسام"، فبدونه لم يكن لأن كان أن ينال من "شرف الفلسطيني" ولا يجرؤ على طعن كرامته...لكنه أصبح في زمن العار الوطني حدثا يوميا من ثلاث أجهزة تتكامل، بل وربما تتوحد في قهر الروح الفلسطينية...

"جرم الاقتحام"، لا يجب أن يسني "جريمة حرب" عباس، فهي الأصل وهي الرواية، فالجرم يزول مهما كان حجمه، عدا انه ضد اثاث يمكن تعويضها، لكن جريمة قتل الانسان جوعا، مستمرة ما استمر الظالم الحي!

ملاحظة: أصبح من الضرورة السياسية مراجعة شاملة وجذرية لمسيرات العودة كي لا تصبح "حدثا روتينيا" يفقد روحه الكفاحية، وبلا مبررات هي فعلا فقدت كثيرا من "أصلها"...المكاشفة ليس "عيبا وطنيا" يا سادة!

تنويه خاص: "ركن عباسي"، بيقلك آن الأوان اتخاذ إجراءات لتقويض "سلطة الانقلاب " في غزة...طيب بتصدق أن غالبية الشعب معك في طق الحكي تبعك، بس ممكن حضرتك تدل الناس كيف ومين بدوا يعملها يا "جعجعاني"!

الدولة الفلسطينية..."كادوك" عباسي مستحدث!

كتب حسن عصفور/ سنتعامى عن "حفلة توزيع الأوسمة" في السنة الأخيرة التي يقوم بها رئيس "سلطة حكم المقاطعة المحدود جدا"، لمن يستحق ولمن لا يستحق، كما لا ضرورة للوقوف كثيرا امام "حفلة الكلام" وتناقضاته في حوار مع إعلاميين مصريين، غاب عنه أي من مرافقي الرئيس محمود عباس الدائمين، وحضر المفتي الخاص ونجل الرئيس "رجل الأعمال، الذي لا يحمل أي صفة رسمية تسمح له بالمشاركة في أي عمل رسمي، لو أن هناك احترام لـ "المؤسسة الرسمية"، ما لم يكن لديه "تفسيرا قانونيا من "المحكمة الدستورية" يمنح لنجل الرئيس ان يكون ضمن الوفد الرسمي...

حديث الرئيس عباس الإعلامي الأخير مساء الجمعة 4 يناير 2018، تطرق الى مواضيع متعددة، لكنه أصر بانه لن يختم حياته "خائنا"، دون توضيح لما تلك العبارة وما هو سبب الإشارة اليها، وأعاد توجيه "اللوم" و"العتاب" لرئيس حكومة دولة الكيان نتنياهو، بأنه سمح ادخال أموال الى حماس في قطاع لتقوم بعمليات عسكرية في الضفة ضد جيش الاحتلال، وبدلا من "العقاب" كما يطالب عباس، ذهب نتنياهو لمكافئتهم...

في الزمن الطبيعي، مثل هذه العبارة، بأن يلوم من يحمل صفة "رئيس" الشعب الفلسطيني، عدو على ادخال مالا لجزء من شعبه، تكفي لطرحها للمساءلة الوطنية، كونها تحريض العدو القومي بمزيد من حصار قطاع غزة، وأنها تكشف أن التنسيق ليس أمنيا فحسب، بل وصل الى تنسيق كل الخطوات لتركيع أهل غزة، عبر الموت جوعا، وتفضح كل قول يحاول الادعاء بغير ذلك، وتعيد الى الذاكرة رسائل مسؤول الارتباط المدني، عضو مركزية فتح (م 7)، حسين الشيخ قبل عامين، التي تطالب رسميا بوقف ارسال الوقود والغاز والكهرباء الى قطاع غزة، الى جانب فرض حصار مالي شامل.

ربما، يرى البعض، ممن فقدوا "الحصانة الوطنية"، ان اللجوء الى "العدو الوطني" لتركيع "الخصم الوطني" مشروع في فترة ما، قافزين عن أن تلك بشكل أو بآخر تعتبر "خيانة" في زمن ما وظروف ما، ولا يمكن لأي سبب كان، ان تصبح دولة العدو "شريكا" للخلاص من "حكم خصم مناكف".

ولكن، الأهم وربما الجوهري، في لقاء عباس مع الإعلاميين المصريين، هو تأكيده الصريح، ان لا "دولة فلسطينية خلال الـ 15 عاما القادمة"، حكم سياسي قاطع أطلقه رئيس دولة فلسطين، كما يقال...وأن هناك "كينونة في غزة وحكم ذاتي للضفة".

يبدو أن "الرئيس" عباس لم يفكر كثيرا في هذه العبارة التي تقدم الضفة الغربية "هدية" سياسية لمشروع التهويد الأوسع منذ قيام دولة الكيان اغتصابا لفلسطين التاريخية، وتخرج منها "المنطقة الملعونة توراتيا" المعروفة في الجغرافيا السياسية بقطاع غزة، والتي يبدو انها باتت "ملعونة" أيضا في "الثقافة العباسية".

اعلان "رئيس دولة" فلسطين انها لن ترى النور في السنوات الـ 15 سنة القادمة، يطرح السؤال، وبناء على تلك "النبوءة العباسية"، ماذا أنت فاعل كي لا تموت "خائنا" كما صرخت بصوت جهوري، هل ستسمر في الاحتفاظ بكل أشكال "العلاقة الارتباطية" مع أجهزة الاحتلال، أمنيا، سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا، عبر اللقاءات خارج السياسة.

هل نعتبر هذا التصريح، بمثابة رد عملي أن لا ضرورة لإعلان دولة فلسطين، وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، والانتقال من مرحلة انتقالية أطاحت بكل ما كان لفلسطيني في اتفاق اعلان المبادئ عام 1993 (اتفاق أوسلو)، وأبقت ما للإسرائيلي مضافا له كل ما نفذه تهويدا واستيطانا، وانهاء للهوية الكيانية في الضفة والقدس، وعزل قطاع غزة في جيب محاصر...

الإعلان بأن لا دولة خلال الـ 15 القادمة، رسالة احباط سياسية شاملة، تقول للفلسطيني أن "التضحية الوطنية" بلا نتائج طول السنوات المقبلة، ودعوة لـ "التعايش" مع الواقع القائم وفقا لـ "شروط الإدارة المدنية" لجيش الاحتلال، التي بدأت تتعامل مع الفلسطيني في الضفة الغربية كما المستوطن كـ "مواطن مقيم" مرتبط بها، وقانونها...

في عالم السياسة لا توجد تصريحات تمس جوهر المشروع الوطني يمكن الإشارة اليها بفعل "سقط سهوا"، أو تم إخراجها من سياقها، بحكم درجة الوضوح بها فهي لا تحتمل تفسيرا ولا تأويلا...فهي رسالة قاطعة للفلسطيني، ابحث عن مهمة سياسية خلال 15 عاما قادمة عدا الدولة الفلسطينية...إنسى بالطريقة العباسية!

المفارقة الكبرى، ان هذه الجملة التدميرية في عالم الوطنية الفلسطينية، لم تجد أي من فصائل "العويل السياسي" على مبنى تلفزيون فلسطين تقف أمامها، إن لم يكن رفضا واستنكارا وإدانة، فليكن الاستفسار عما يراد من تلك العبارة الخارجة عن النص الوطني المتفق عليه، وهل لا زال هناك هدف مباشر للشعب الفلسطيني غير "إطالة أمد الاحتلال"!

عباس يقول للشعب الفلسطيني، "كفاكم العيش في جلباب الحلم العرفاتي بأن الدولة على مرمى حجر..."، تعايشوا مع الواقع القائم بما هو ممكن، أي إعادة

انتاج "تحسين شروط المعيشة" الذي عرضته شخصيات فلسطينية في منتصف الثمانيات ونالت من الأوصاف ما نالت، وبعضها تعرض لمحاولة الاغتيال...

لقد كان "الأمل الوطني" أحد اهم أسلحة الثائر المؤسس ياسر عرفات...ولن يصبح "كادوك" بعد رحيله، شاء من شاء وأبى من أبى...وليمت عطشا محروما حتى من ماء البحر من يعتقد به.

ملاحظة: دولة الاحتلال فتحت باب حصر "الأملاك اليهودية" في الدولة العربية قبل عام 48...طيب منيح هيك بيصير لازم نحدد أملاك الفلسطينيين في فلسطين قبل الاغتصاب أرضا وممتلكات...مش هيك يا هووووو!

تنويه خاص: حملة الاعتقالات "الاحترازية" التي تنفذها أجهزة حماس الأمنية في قطاع غزة ضد عناصر فتح "م7"، لا تليق ابدا بمن ادعى يوما أن أمن السلطة اعتقله في غزة بشبهة وليس بتهمة...عيب!

الزهار والخالدي...ومنبوذ الكلام!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن تناول الظلامية السياسية التي تسود فلسطين، منذ عام 2006 حتى ساعته، فما يحدث من البعض بين حين وآخر يتجاوز القدرة على الصمت، خاصة لو كانت المسألة خارج التباين أو الاختلاف السياسي، وتصبح نيرانا لفتنة مضافة.

قبل أيام، قرر عضو قيادة حماس، محمود الزهار أن صفحة حركة فتح تم طويها، وبات الزمن زمنا لحماس و"مقاومتها"، هكذا بلعثمة لسان أعلن الزهار موت الحركة التي شكلت رافعة الثورة الفلسطينية منذ العام 1965، وكانت القوة الأبرز في الحفاظ على الهوية الوطنية، ومنح المشروع الوطني حضوره التاريخي بعد ان كانت قوى ودول تعمل ليل نهار على طمسه بكل سبل تم توفيرها لها، تارة باسم دين وأخرى بأسماء مستعارة.

"تقرير" الزهار بنهاية مرحلة فتح، يعني عمليا نهاية مرحلة ثورة وليس فصيلا، بعيدا عن كونه، أيضا، كلام هرطقة ووهم من لا يعرف الشعب الفلسطيني أولا،

ولا يعرف جوهر أبناء الحركة التي قدمت من الشهداء والجرحى والأسرى والكادر ما لم تقدمه غيرها.

كان التقدير أن تخرج قيادة حماس، احتراما لشهداء الحركة وسيدهم الخالد أبو عمار، احتراما لتاريخ شعب وثورة، لرفضها تلك "الأقوال" الخارجة كليا عن مسار وطني، وأنها لا تمثل موقفا للحركة المفترض انها تبحث "مصالحة" مع حركة فتح، بعيدا عن قيادتها، لكن أن تصمت على تلك الأقوال الشاذة بكل المفاهيم، فتلك هي الطامة الكبرى.

ما قاله الزهار، لن يمس حركة فتح التاريخ والدور والمكانة، لكنه بالتأكيد سيمس حماس قيادة وموقفا وتشكيكا في بحثها عن "الشراكة الوطنية"، وان حقيقة رؤيتها هو فعل الإقصاء السياسي لكل ما يخالفها رأيا ورؤية، بل انها لا تعترف بتاريخ وطني، كفاحي غير تاريخها وتعمل على طمس كل ما كان قبلها ومن غيرها.

وما تلفظ به الزهار، وصمتت عليه حماس، ليس حدثا عابرا على ما يبدو، بل جزءا من "منهج فكري - سياسي" ضد "الوطنية" رموزا وأدوات وقوى، وهو ما كشفه سلوك آخر لإستاذ في جامعة حماس الإسلامية، اسمه خالد الخالدي، والذي كتب بنفسه نصا واضحا قال فيه " "حذفت من فقرات حفل تخرج طلبة برنامج أوائل وقادة الأول التي عرضها عليّ الطلبة المنظمون للحفل قبل أن يبدأ فقرةَ السلام الوطني التي تأتي بعد فقرة تلاوة القرآن الكريم". ويكشف سبب الإزالة " لأنها عادة مستوردة من غير المسلمين، وتخالف الدين، ولأن الناس سينهضون واقفين ثابتين صامتين خاشعين بمجرد أن تصدح موسيقى السلام الوطني، بينما سيتلى القرآن دون أن يفعلوا ذلك، فيظهرون كأنهم يقدسون السلام الوطني أكثر من تقديسهم لكلام الله عز وجل، وبذلك يبدو أنه سلام وثني لا سلام وطني".

ومرت أيام، دون ان نقرأ كلمة رفض او عتاب أو إجراء من قيادة الجامعة التي تخضع كليا لسيطرة حماس، بل لم يخرج أي من قادة الحركة للاعتذار للشعب الفلسطيني عن أقوال شخص مصاب "بوثنية سياسية وعداء للرموز الوطنية" كشف ثقافة الكراهية لما هو غير ما يرى.

"فعلة الخالدي" واقواله التوضيحية في أي بلد سوف تحيله فورا الى محكمة قضائية ووطنية في آن، لتطاوله على السلام الوطني، بكل ابعاده، ويبدو انه لم

يستمع له يوما، ولا يعرف مضمونه وكلماته، وعما يعبر من روح نضالية، كلمات "فدائي فدائي"، باتت وثنية في عرف الأستاذ الحمساوي.

الصمت على مثل تلك التصرفات ليس "حكمة"، بل تكريسا للفتنة والكراهية في آن، ومن يتطاول على تاريخ الثورة والسلام الوطني لا يستحق سوى اللفظ والمحاسبة بل و"النبذ الوطني العام"، بعد تقديمهم لمحاكمة سياسية، لتصويب مفاهيم غريبة شاذة لا يجب أن تستمر.

ليختلف الزهار كما يحب مع فتح وليقل ما يحلو له كلاما، لكن ما ليس حق هو الغاء أهم فصيل وطني فلسطيني، بكل عيوبه وخلافاته التنظيمية.

أما الخالدي، فيجب الا يستمر يوما لتدريس جيل طلابي بمفاهيم غير وطنية، وزرع الحقد والكراهية على الرموز الوطنية، ثم نبذه ووضعه في "عزلة خاصة" الى أن يعتذر عما فعل.

قيادة حماس تتحمل مسؤولية افعال الزهار والخالدي، ولا مبرر لها ولصمتها على ما فعلا كلاما وسلوكا.

ملاحظة: قامت قيامة البعض السياسي والشعبي لتفوهات وزير عباسي اساءت للخليل ونشطاء، لكنهم جميعا أصيبوا بخرس تجاه مقتل شاب وغرق مركب يحمل عشرات من أبناء القطاع...كأن غزة صارت بنت "البطة السوداء"!

تنويه خاص: د. عريقات قال، عباس أبلغ الأمريكان عدم حاجته للمساعدات المالية للأجهزة الأمنية...طيب نفهم هيك أن مخابراته بطلت تقدم تقارير للـ " سي آي أيه"...الاستخفاف صار سمة للفرقة العباسية، طيب خليه يصدر بيان رسمي!

الشابة آية وعنصرية حكومة نتنياهو!

كتب حسن عصفور/ منذ عدة أيام، وأستراليا الحكومة والشعب يعيشون حالة خاصة، بعد قيام "إرهابي مهووس" بقتل الشابة الفلسطينية آية مصاروة، ليل 16 / 17 يناير 2018، ليس لهول الجريمة فقط بل لطبيعتها ضد شابة مغتربة متفوقة جدا، تدرس لغات منها الصينية، اختارت بلدهم لمواصلة تقدمها العلمي.

كان للجريمة أن تصبح حدثا، ضمن تلك الأحداث التي تنتشر في عالم الإرهاب، وكان للحزن ان يغطي مدينتها باقة الغربية في أراضي 48، لكن الجريمة بذاتها لم تنحصر في الفعل الإرهابي الذي تتابعه بكل مهنية ومسؤولية الحكومة الأسترالية، بل كشفت عمق "العنصرية" التي تسيطر على المؤسسة الرسمية في الكيان الإسرائيلي.

منذ اغتيال الشابة مصاروة، والمجتمع الفلسطيني داخل الكيان يعيش حالة غليان سياسي جراء الصمت الرسمي الإسرائيلي، نحو جرم الاغتيال، بحيث لم تصدر حكومة نتنياهو، وخارجيتها أي بيان أو تصريح يدين تلك الجريمة النى لها ملامح إرهابية.

لنتخيل المسألة بشكل آخر، وان الشابة آية ابنة الـ "23" عاما، كانت يهودية الدين، ماذا سيكون رد فعل نتنياهو وحكومته ووسائل إعلامه، وكل مؤسسات كيانه، بل ومعها وسائل إعلام أمريكية ودولية وإدارة أمريكية ودول غربية، وربما معهم بعض العرب كتبا وإعلاما وناشطين، بل ومن أهل البيت الفلسطيني.

بالتأكيد، سيقود بيبي حملة دولية ضد "الإرهاب العالمي" الذي استهدف "شابة" في مقتبل العمر تبحث تطورها وتعليمها، ليس لسبب سوى انها "يهودية"، وفورا سيرسل بعثة حكومية – امنية سياسية لمتابعة الأحداث، ولن يهدأ له بال قبل ان يربطها بـ "حملات التحريض" الفلسطينية و"صواريخ غزة" و"مسيرات كسر الحصار"، ومعها حملات المقاطعة الدولية ضد إسرائيل.

ولكن المفارقة، أن لا شيئا حدث من قبل تلك المؤسسة الحاكمة، ولا أي وزارة أو وزير، ونتنياهو الذي يعيش تحت ملاحقة فساده واسرته، ويبحث عن "انتصارات

خارجية" غاب كليا عن أي إشارة ما لتلك الجريمة، فقط لكونها فلسطينية، غير يهودية، بل لعل السعادة انتابته فرحا بالخلاص من "فلسطيني"

لا جديد مطلقا، في الحديث عن عنصرية دولة إسرائيل، وخاصة بعد ان أصبحت مشرعة بقانون "القومية"، لكن المهم غياب ملاحقة تلك المظاهر التي تتراكم يوميا، وكأنها باتت جزءا من حركة الاعتياد التي تحاول القوى المعادية تكريسها.

حتى الإعلام العربي وليس العبري فقط، كان سيمنح للجريمة مساحات مضاعفة لها لو أنها كانت يهودية، ومن المفارقات أن الاهتمام بها في بداية كشفها كان أكثر كثيرا مع الإعلان عن مقتل شابة "إسرائيلية" بعملية طعن في ملبورن.

جريمة الشابة آية أصبحت جريمة مركبة بين فعل إرهابي نفذه مهووس، وجريمة عنصرية تنفذها دولة الكيان الإسرائيلي، كجزء من فكرها وسياستها وممارستها ضد كل ما هو فلسطيني، لتمرير مشروعها التهويدي العام.

جريمة لا يجب ان تصبح حدثا عابرا، وليت ناطقي الفصائل الفلسطينية يتذكرون ان تلك مسالة لا تتعلق بمقتل فتاة فحسب، بل بعمل يفوق ذلك كثيرا، وان تصبح آية جزءا من الرواية اليومية لفضح العنصرية، كما مقتل عائشة الرابي بيد مهووسين صهاينة يهود، جريمة عنصرية واحدة بأدوات مختلفة.

هل بالإمكان الانتباه لتلك الممارسات التي لها قيمة سياسية تفوق كثيرا حملات "صراخ وجعجعة" لا تسمن قضية".

ملاحظة: هل يصح اعتبار ما حدث في لبنان تسميته بـ "قمة عربية"، لم يحضر لها سوى رئيس وأمير والرئيس الضيف، حتى رؤساء حكومات فقط 2 منهم...وبيقولوا ليش العرب من انحدار الى انحدار أكبر!

تنويه خاص: شو رأي قادة الفصائل، الصمت على مسالة معبر رفح (بالبلدي تعيرنا سكوتها)، ولتتركها للشقيقة مصر، فالحديث اليومي عن فتح المعبر في الاتجاهين تنهك أكثر مما تريح...الصمت أحيانا "فضيلة"!

"المال مقابل التظاهر"...معادلة فلسطينية "مستحدثة"!

كتب حسن عصفور/ وكأن مسلسل "السقطات السياسية" لا يتوقف مع بداية عام كان الأمل أن يحمل جديدا، سلوكا قبل موقفا، من قبل البعض الفلسطيني، حيث الإصرار على تكريس كل ما هو مسيء للقضية الوطنية، وللشعب الفلسطيني.

طرفا الانقسام يمارسان لعبة استعراض القوة على من لا يتوافق مع رؤيتهما "الحزبية"، ويعززان كل ما يمكنهما من استمرار السيطرة بأي شكل كان، وحماس لا تتوانى عن ذلك من خلال بند "المساعدات" المالية والشقق وغيرها، وتلك مسألة واجهت رفضا ونقدا من أوساط غزية عدة، بعضها اعلامي معلن، وبعضها "همهمة شعبية" صامتة.

ما تقوم به حماس قد لا يمثل "صدمة عامة" كونها تتصرف كجهة حزبية في واقع الأمر بالقطاع، ولا تدعي التمثيل الوطني العام، هي فصيل مسيطر بالقوة الجبرية، وليست ممثلا للشعب، مهما منحت ذاتها ألقابا.

لكن "الصدمة الوطنية" الكبرى تلك التي أعلنتها شخصيات مسؤولة من حركة فتح "م 7"، بأن رئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود جدا، رئيس فتح ذاتها محمود عباس، يحمل "بشرى هامة" لأبناء فتح "م7" في قطاع غزة، دون تحديد تلك "البشرى التاريخية".

وبالطبع، لا بشرى لأي من أبناء قطاع غزة، بعد ان سقط حلم انهاء الانقسام، و"الاتفاق الموضوعي" بين طرفيه على استمرار كل في مكانه، سوى ما يتعلق بالراتب، الذي بات المصدر الأهم لاستمرار الحياة الإنسانية في قطاع محاصر ومنكوب.

"البشرى الفتحاوية" المنتظرة، تأتي بعد ما تعرض له بعضا من أبناء فتح على ايدي جهاز امن حماس عشية الاحتفال بذكرى انطلاقتها، سلوك تم إدانته من مختلف القوى الحية للشعب، ومن صمت كان لحسابات غير وطنية، كما سبق إدانة سلوك أجهزة عباس لقمعها أبناء حماس في يوم ذكرى انطلاق حركتهم.

ولو صدق حسين الشيخ عضو مركزية فتح "م7"، فيما تحدث به عبر فيديو نشر يوم الأربعاء 2 يناير، وهو الشخصية الأقرب لعباس، بعد "الشيخ المفتي"، حول

تلك البشرى، سنكون امام ظاهرة غريبة على التقليد الوطني الفلسطيني، بحيث يصبح التمييز بين موظف وموظف في الراتب "الرسمي"، وفقا للهوية الحزبية، ونتيجة لعمل خارج المهمة الرسمية أيضا، وكأنها "مكافأة تحفيزية" للقيام بأعمال مماثلة، من خلق "أجواء" تمنح من في رام الله مادة إعلامية مناكفة فيمن يسيطر على غزة.

"الرشوة الحزبية"، لو تمت وفقا لأقوال الشيخ وبعض "كملنجية عباس"، سنكون امام ظاهرة مستحدثة بحيث يصبح المال الحكومي أداة في الاستخدام للتحريض العام، بما يساعد خصوم فصيل عباس على التذرع بانه يعمل على القيام بكل ما يمكنه أن يثير "بلبلة" غير مقبولة، ما يفتح الباب لكل أشكال المطاردة
"المشروعة" لأبناء فتح دون تمييز، من قبل حماس وأجهزتها الأمنية، وكأن قيادة فتح في المقاطعة لا تبحث سلامة جمهورها بقدر ما تبحث عن أفعال لغرض الدعاية والاستخدام ضد "الخصم الوطني"!

من حق قيادة الحركة الفتحاوية في رام الله، ان تعمل لتعزيز دورها ودور حضورها، دون ان تنتج وسائل تسيء جدا الى تاريخ فتح، صاحبة الرصاصة الأولى كفاحيا، ورافعة الثورة المعاصرة، وليس عبر التضحية بعناصرها أو رشوتهم لمزيد من أعمال "تشويش" لأغراض غير وطنية.

يبدو أن البعض تناسى ان مسألة رواتب أبناء قطاع غزة هي حق مشروع، يتم من خلال الموازنة العامة، وليس من بيت مال عباس وفتح "م7"، حق مفروض وكل تأخير ليس سوى شكل من اشكال اللصوصية التي تستوجب المحاسبة، دون التذكير ان هناك قرارات من الأطر "الرسمية" قبل أشهر لصرفه دون إبطاء، وحاول البعض منهم تبرير التأخير، مرة بخلل فني لم يتم حله طوال أشهر، ومرة بسبب "ازمة مالية" لا تطال سوى أبناء القطاع.

لكن "بشاير الشيخ"، وناطقين آخرين، تكشف بوضوح ان كل ما كان ليس سوى "عقاب سياسي" لأهل القطاع، وقبلهم لأبناء فتح الذين لم يخرجوا متظاهرين ضد "حكم حماس"، كما سبق ان طالب بعض قيادات فتح "م7" بشكل علني، وعبر وسائل إعلام سلطة المقاطعة.

"المال مقابل التظاهر"، تلك هي المعادلة الجديدة التي يبدو ان البعض يعمل على تكريسها، دون أن يحسبوا حسابا دقيقا لما سيكون لها من نتائج، ما دامت تخدم مخططهم في تعزيز الكارثة الوطنية.

لقيادة رام الله، سلطة وفصيل، حاذروا لعبة لن تنتج ما تحلمون به، بل ستكون مصائب جديدة، خاصة وان حماس لن تقيم وزنا لنداءات "استنكارية مبحوحة".

ملاحظة: بعد أن استخدمت المخابرات المركزية الأمريكية سلاح المال في وجه مخابرات عباس، رضخت لمطلب تسليم عصام عقل المدان قضائيا ببيع أراض لليهود... فعل تشجيعي لكل بائعي الأراضي، جد شو صادقين في "دفاعكم" عن القدس.

تنويه خاص: متى حضر محمود عباس آخر لقاء لتنفيذية مجلس المقاطعة...غيابه مش بسبب "صحي"، لأنه طلع وحكى وخلى نص أهل غزة جواسيس، وسافر وحيسافر تاني، التغيب عن لقاءات "الممثل" يكشف أنها بلا قيمة عنده!

"المهادنة" بدلا من "المصالحة"...خيرا!

كتب حسن عصفور/ تقريبا باتت "القناعة السياسية" بان "عهد المصالحة الوطنية" في الزمن المنظور لن يرى النور، وذلك ليس رفضا لها بل إقرار بحقيقة لم يعد تجاهلها مثمر، ولعل الاعتراف بالواقع قد يفتح آفاق أخرى لدراسة اشكال متنوعة من ترسيخ علاقات في المشهد الفلسطيني.

الاعتراف بأن لا مصالحة في الزمن الراهن، هو الخطوة الأولى للبحث في اشكال مختلفة لصياغة علاقات فلسطينية – فلسطينية، ضمن قواعد "التعايش المشترك"، وإطار من العمل المستند الى أسس قبول الآخر، باعتبار أنه لا يمكن لطرف شطب طرف، ولا يمكن لطرف، أي كان اسمه وقوته، أن ينفرد بالسيطرة على الحالة الفلسطينية.

حركة فتح (م7)، فقدت كثيرا من بريقها وشعبيتها، لكنها تسيطر بقوة الأمر الواقع، على مقاليد سلطة رام الله، مستفيدة بشكل أو بآخر من الوجود الاحتلالي، الذي يشكل "حائط صد" ضد أي موجة غضب شعبية ضد سلوك حكومتها وأجهزتها ورئيسها، الذي بات متعاكسا وكثيرا مع المصلحة الوطنية العامة، ولو أتيح للتعبير العام عن الراي والغضب لما استمرت كثيرا، ولعل مسيرات "الضمان" دليلا" مصغرا على " لا شعبية" الحركة التي تحكم بقوة "انقلابية" على نتائج صندوق الانتخابات، وبدعم غير شعبي.

تيار فتح العباسي، بات ضمن الأقلية السياسية، في سياق المعادلة الوطنية العامة، وخسر جوهر تحالفاته مع القوى الرئيسية في المشهد العام، وتقوقع ضمن علاقات فصائلية بلا تأثير، وغالبا بلا جمهور، لذلك يعمل بكل السبل لعدم اكمال مسار المصالحة الوطنية، التي قد تطيح بحضوره بما يتجاوز "الهزيمة الكبرى" عام 2006.

المفارقة التي قد تبدو مثيرة سياسيا، ان حضور "تيار عباس الفتحاوي" في قطاع غزة، أكثر شعبية منه في الضفة والقدس، وخاصة في مخيماتها، كونه يحكم بسلطة أمن خاص، وبتنسيق علني مع العدو الوطني، خروجا على كل الاتفاقات التي يختبأ خلفها قيادة ذلك التيار، التي نصت على حقوق فلسطينية لم تعد حاضرة ابدا، وبالتحديد أن التنسيق الأمني مقابل ثمن يجب دفعه يتمثل في إعادة انتشار قوات الاحتلال في الضفة ومنها، كي لا تستمر خدعة أن "التنسيق جزء من اتفاق أوسلو".

وبالتأكيد، فإن حركة حماس في قطاع غزة، تسير ضمن مسار أمني مطلق في السيطرة على قطاع غزة، ويمكنها أن تمارس كل أشكال القمع والإرهاب لـ "خصومها" السياسيين، او لرافضي تحكمها الأمني على مجمل الحياة العامة، وتمارس دورا "لصوصيا" في تحصيل الضرائب، وتلعب دورا غريبا في تحكمها بالمعابر البرية، وأن مجمل تجارتها مع مصر لا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة، وتذهب الأرباح لخزينتها، دون ان تقدم خدمة للمواطن مقابلها...

سياسيا، حماس قبل تيار فتح العباسي، تعلم يقينا، ان "المعجزة الكبرى" عام 2006 كانت في ظروف خاصة، ولو أعيدت عشرات المرات لن يحدث ما كان "انحرافا سياسيا" في المزاج الوطني العام، ولظروف محددة.

حماس، التي تستخدم الأمن والجناح المسلح لها، لفرض "نموذج حكم بوليسي" تدرك ان المصالحة الوطنية الشاملة، ستحرمها كثيرا مما خطفته امتيازا خلال السنوات الـ 12 الماضية، رغم انها تبدو أكثر "مرونة" مع الجهود التصالحية.

ولغياب قوة فعل قادرة على فرض واقع شعبي يطيح بكلا المتسلطين، تؤسس لآلية عمل وحدوية – تصالحية، فالحديث عن "مصالحة" بات جزءا من "إضاعة زمن وطني" في فعل وهمي، ما يتطلب التفكير بمنحى مختلف في المرحلة المقبلة، ولتأسيس "آلية جديدة" لتنظيم العلاقات الداخلية، ضمن قواعد متفق عليها، بعيدا عن الشعارات الكاذبة.

كيف يمكن صياغة خلق عناصر "مهادنة وطنية" في المرحلة المقبلة، تحدد أسس العمل ضمن "سلطتي الأمر الواقع" الى حين توفر "معجزة" أسقاطهما ديمقراطيا او انتفاضيا.

أسس لـ "مهادنة وطنية" تضع محددات لكيفية الاختلاف قبل كيفية الاتفاق، فلا ضرورة لذلك، راهنا، خاصة بعد تصريحات رئيس سلطة رام الله، بأنه لا مكان لإقامة دولة فلسطينية خلال الـ 15 عاما المقبلة، ولذا وجب الاستعداد لزمن "المهادنة" بحيث لا تستمر مظاهر "التقاتل متعددة الأوجه" بين فصيلي الكارثة الكبرى...

"مهادنة وطنية" هي الممكن راهنا، الى حين ترتيب شكل سياسي من التعايش المختلف و"غير العدائي"...

ملاحظة: كما اليوم في 14 يناير 1991 رحل الشهداء الثلاثة، أبو إياد، أبو الهول وأبو محمد...اغتيال مثل عملية "خطف" لروح الثورة المتقدة "أبو إياد"...قائد من طينة خاصة حضوره يتعاظم بشكل مثير للعقل رغم الرحيل!

تنويه خاص: يشيعون أن إسرائيل تريد المساس بمحمود عباس...طيب هو مين الجدار الواقي له، هيك كلام مشكك بخدمات "أرغمان" يمكن يزعله...انتبهوا شباب بلا ما يغضب وغضبه مش منيح أبدا...وإسالوا ياسر!

انتصارات فلسطينية "شفهية" مقابل موت حقيقي!

كتب حسن عصفور/ ليس الخبر الأول، ويبدو لن يكون الأخير، ان يختار الفلسطيني الموت بطرق مستحدثة، غير التي سجلت في مساره الكفاحي ضد العدو القومي، بحثا عن مستقبل مختلف، بعد العثور على مركب قرب شاطئ جزيرة "فارمكونسي" اليونانية، يحمل 35 شابا فلسطينيا من قطاع غزة، استشهد منهم حتى ساعته، الشاب حسام أبو سيدو.

منذ القرار الأمريكي – الإسرائيلي بفرض انتخابات 2006، دخلت "الظلامية السياسية" المشهد الفلسطيني وباتت سيدة القرار في ر حلة الانقسام – التقسيم، فتحت كل أبواب القهر الإنساني والفقر الاجتماعي، وشجع الفلسطيني على ان يبحث طرقا للعيش بعيدا عن "ظلامية المكان" التي أصبحت الحاكم الفعلي في مستقبل لم يعد له وضوح، بل فقدان الأمل الوطني وفقا لتصريحات رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس، أحد طرفي المعادلة الظلامية القائمة.

الموت غرقا عبر هجرة "قسرية" في بحر المتوسط تفتح ملفا إنسانيا، يجب ان يكون أولوية لفصائل "تحرير الوطن باللغة والكلام"، بعد أن فقدت كثيرا مما كان لها يوما في المسار التحرري، فالحدث الغزي الجديد رسالة كاشفة للفضيحة السياسية لكل المؤسسات القائمة في سلطتي الأمر الواقع، المفروض قهرا على بقايا الوطن في ضفة وقطاع.

وسط المصيبة الكبرى التي تسيطر على حقيقة المشهد الفلسطيني، يخرج طرفا النكبة الانقسامية ليستعرض كل منهما "قوائم الانتصارات" التي جلبها، وكأن الشعب لم يعد يملك عقلا ولا يرى واقعا ولا يسمع حوله، يستعرضون "انتصارات وهمية" بلا روح متجاهلين موتا حقيقيا لحياة ولمستقبل سياسي

ووطني وذاتي، وباتت كل الخيارات مفتوحة للموت، غير خيار البحث عن "نصر مبين" كاذب.

الاستشهاد سمة للشعب الفلسطيني، يتغنى بها لا يرتجف امام مواجهة عدو في سبيل ووطن وقضية ومشروع، لكنه لم يتوقع يوما ان مسار تلك المسيرة الكفاحية الطويلة ستحذفه للموت غرقا، على شواطئ بعيدة بحثا عن "لقمة خبز"، فيما شقيقه ينتفض في شمال البقايا لذات سبب الحياة، دون ان يهتز لكل شعارات الابتزاز أو الخداع السياسي.

الهجرة الممكنة سلاحا للشباب الغزي، فاقد القدرة على الانتفاض في وجه القابع بقوة القهر، وغضبا شعبيا ضد سلطة أمر جدارها المحتل سلاحا للشقيق في الضفة، كلاهما وضع أولوية غير الأولوية الفصائلية، وهي من السوابق السياسية التي كان التفكير بها "جرما محرما"، وليس القيام بها فعلا واقعا.

وليس مفاجئا ابدا، ان تتجاهل المسميات الفصائلية تلك المظاهر التي تمثل "خطرا حقيقيا" على ما يمكن الحديث عنه بـ مشروع وطني"، لم يبق منه سوى عناصر تسجل في بيانات سياسية، بعد نجاح غير مسبوق للمشروع التهويدي في شمال البقايا، وتكريس لواقع مخطف في جنوب البقايا، يبحث ذاته دون ذات الوطن.

الإحساس بالمسؤولية يبدأ بقراءة تلك المتغيرات بما لها أثر على القضية الكبرى، وليس بالاستمرار في "رحلة الاستغباء السياسي" المستمرة منذ ما يزيد على 12 عاما، أفقد الفلسطيني كل روح للعطاء في سبيل الوطن.

سيخرج البعض ليرى في مسيرات العودة النموذج المعاكس، وهو يعلم ان جوهرها بحثا عن استشهاد من أجل لقمة الخبز أيضا، وشعارها كفيل بترجمة كل الحقيقة، هي الوجه الآخر لاستشهاد هجرة قسرية هربا، خيار الموت غرقا لـ "كسر الحصار".

تغنوا كما تحبون بانتصاراتكم السياسية العالمية، وهما ام حقيقة، وتغنوا بأمجاد "مقاومة" كما تشاءون، ولكن فكروا بالفلسطيني انسانا وقضية، فلا تكسروا روح "شعب الجبارين" وجناحي "طائر الفينيق"!

ملاحظة: بعض أصوات إعلامية عربية ذهبت بعيدا في سفالتها السياسية، مستغلة انحدار المشهد الفلسطيني من كويتية فاقدة الذاكرة الى سعودي يرى أن القرآن لم يذكر شعب فلسطين بل بني إسرائيل...كفاكم عارا يا هؤلاء!

تنويه خاص: ما حدث من وزير في حكومة رام الله ضد أهل الخليل ونشطاء المقاطعة، ما كان يجب أن ينتظر تحقيقا...الاقالة فورا ثم التحقيق للمحاسبة، كي لا تسرعوا في حسابكم القادم لا محالة!

"انتفاضة الخبز اليانيرية" في رام الله وغيرها...صفعة ودروس!

كتب حسن عصفور/ مشهد لم تره مدينة رام الله، المقر الرسمي للمؤسسة الفلسطينية الحاكمة، بما فيها مقر رئيس سلطة الحكم المحدود في بعض بقايا الضفة، محمود عباس، منذ ان وصل اليها الشهيد الخالد، المؤسس ياسر عرفات، حيث خرج عشرات آلاف من سكانها في مظاهرة مع إضراب تجاري عام، تعلن رفضا صريحا، قاطعا لقانون "الضمان الاجتماعي" أو بالأدق "القهر الاجتماعي"، الذي تراه غالبية الناس جائرا ظالما، وتراه حكومة عباس غير ذلك.

المظاهرة الأوسع منذ سنوات، فرضت حضورها بقوة على المشهد الإعلامي – السياسي، وقبل ساعات من اعتلاء محمود عباس منصب "تاريخيا" لفلسطين برئاسة مجموعة الـ "77" زائد الصين، دون ان يلفت بال الخارجين الى شوارع المدينة، متحدين الأمن المحلي، غير مكترثين لمظاهر الإرهاب التي حاول بثها في المدينة، رغم أنه غاب كليا عن الحضور مع انتشار قوات جيش الاحتلال قبل ساعات لا غير، لكنه عاد ليبرز "عضلات" خالية من الدسم الوطني على بعض من اهل المدينة.

خروج عشرات آلاف هاتفين بشعار أصبح تميمة الفعل الشعبي، "هي هي سلطة حرامية"، وبلا مشاركة حزبية بارزة، رغم الصوت العالي للبعض منها، فالتخطيط والمشاركة كان "نقابيا" بامتياز، وتلك هي المفاجأة الأكبر التي يمكن

تسجيلها من دلالات "الانتفاضة الشعبية" التي استخفت بها سلطة رام الله، حكومة وفصيلا "حاكما" وأجهزة أمنية.

أن تتمركز الحركة الشعبية حول ما يمكن اعتباره "لقمة الخبز" المستقبلية، وتجاهل كلي لأي مطلب سياسي، يمثل الدلالة الثانية الهامة جدا لتلك "الانتفاضة"، والتي قد لا تبقى رهنا بما حدث بل يمكنها ان تتطور سريعا خلال الأيام القادمة، ليس لوضع نهاية مشروع قانون مصاب بعوار اجتماعي كبير، بل يمكن لتلك الحركة الشعبية، ان تكون معول هام لإنهاء "فترة رامي" الحكومية، والتي باتت هدفا لبعض من قيادة فتح (م7)، وليس مستغربا ان تكون تلك الشخصيات مشجعا للحركة الشعبية، ليس حبا في مطلبها المحق، بل استغلالا لتحقيق "طموح ذاتي خاص".

أن يخرج عشرات آلاف، ولحظات قبل استلام عباس رئاسة الـ "77 + 1"، دون أن يقف البعض امام قيمة الحدث، يكشف مدى عجز فتح (م7) وإعلامها عن محاولة تأجيل حركة الغضب الشعبي العارمة "يوما" كي لا تنال إعلاميا من الحدث الأممي، وذلك مؤشر هام ان قيادة تلك الحركة لم تعد حاضرة سوى بصوت عال في الحركات العقابية ضد قطاع غزة ومعارضي سياسة عباس التي أنهكت المشروع الوطني، وتلك دلالة ثالثة لقيمة الانتفاضة الشعبية.

التحرك الشعبي الأوسع في رام الله، منذ سنوات، وبعد "غزوة جيش الاحتلال" للمدينة وأحيائها، ومصادرة كل كاميرات نصبت، لاستخدامها لاحقا بملاحقة حركات المواطنين، خدمة للأمن الإسرائيلي، كجزء من خطة فرض السيادة اللاحقة، دون أن يقف المتظاهرون أمام خطر التطورات السياسية – الأمنية المعادية، ليس سوى عجز كامل للفصيل "الحاكم"، مؤسسة وأجهزة أمنية وإعلامية، وذلك دلالة رابعة، يجب ان يقف الجميع امامها، وليس فقط "التيار العباسي".

"انتفاضة الخبز الشعبية"، لن تمر مرورا عابرا، وستترك أثرها في الحياة أعمق كثيرا مما تعتقد "المؤسسة الحاكمة" عنوة في بقايا الضفة، فمن يكسر حاجز "الإرهاب الأمني المشترك" يمكنه ان يكسر كل "حواجز الخوف"، وتلك دلالة خامسة.

ما قبل "انتفاضة 15 يناير" 2019 شيء وما بعدها شيء آخر، وكل محاولات تجميلية لقانون "القهر الاجتماعي"، لن يمثل عربة انقاذ لحكومة باتت في مصاف الخصم الشعبي، والخيار سيكون بين حالتين، "اسقاط قانون القهر الاجتماعي" او "اسقاط حكومة القهر الشعبي"!

شرارة الغضب الاجتماعي انطلقت...ولكنها قد لا تقف عند حدودها العلنية فقط، لمن لا يريد أن يدرك عمق الغضب الشعبي!

ملاحظة: صفعة كبرى وجهتها محكمة فلسطينية بعد رفضها إجراءات تعيين أحمد براك نائبا عاما...بالمعنى العام تلك "فضيحة" كفيلة بمحاسبة المسؤولين عن تلك "الفعلة"، طبعا في بلاد حكم "الأمن المشترك"، اذن من طين وأخرى من عجين...مهلا آل عباس!

تنويه خاص: وقعت حماس في سقطة كبرى، بعد ان قامت بتسريب حصار أمنها لمقر دولي بحثا عن "جاسوس إسرائيلي" دخل مع بعثة ديبلوماسية أجنبية، تسريب هدفه ليس الحفاظ على الأمن الداخلي بقدر استعراض القوة الأمنية...الفرق كبير يا هؤلاء!

بصمة "الغزي" و الـ 100 دولار القطرية!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد ليس من حق الانسان المحاصر، الذي لا يجد قوت يومه ضمن واقع لا شبيه له، في عالمنا، أن يرفض ما يمكن أن يأتيه مالا شحيحا يساعده، ولو الى حين لإطعام أطفاله، ولذا لا عتب على أي غزي يقف منتظرا ساعات ويقبل شكلا من الاهانات كي يحصل على الـ 100 دولار التي قامت قطر، عبر مندوبها السامي محمد العمادي، بتوزيعها مؤخرا، في مشهد يكشف عمق المأساة التي تضرب القطاع.

وأيضا، لا جرم في أن تصل أموالا، الى قطاع غزة دون السؤال عن أهدافها، وغالبا لا أهداف بريئة، فعالم العمل الخيري الإنساني المجرد لا مكان له في عالم الصراع وتأسيس مناطق نفوذ، فكل مال يصل له هدف ما، بشكل ما واداة ما،

حتى المال القادم من خزينة السلطة، والمفترض انه حق ومقابل عمل ومن ضرائب الشعب، بات مرتبطا بخدمة الحاكم الفرد.

ولكن، ما لا يقبل، او بالأدق يجب ألا يقبل، تلك المشاهد اللا إنسانية التي يتم بثها للعالم عبر وسائل الإعلام العالمية والمحلية، حيث يقوم مندوب قطر بالتفتيش الذاتي على مستلمي تلك المساعدات "الإنسانية جدا"، أو أن يتم اجبار المواطن، أن يقوم بالبصم على وصل الاستلام، في عملية مهينة لا سابق لها، توقيع تأكيد لتوقيع آخر، مع تسجيل رقم الهوية الخاصة.

والكارثة السياسية لا تقتصر على المشهد اللا إنساني في لحظات الانتظار أو الاستلام، لكنها في فرض "البصمة" شرطا للتوقيع، وتكتمل الفضيحة عندما نعلم أن تلك الكشوف مع البصمة، تسلم نسخا كاملة عنها للجهاز الأمني الإسرائيلي، لتحديث معلوماتهم عن أهل القطاع، وتخزين بصمات من لم تعد قادرة تلك الأجهزة على الوصول إليهم.

ربما حماس غير قادرة على رفض بعض شروط قطرية، منسقة مع دولة الكيان شرطا لإدخال تلك الأموال عبر مطار تل ابيب، لكنها بالتأكيد يجب أن ترفض كليا شرط البصمة، أو أن تسلم نسخ منها للأمن الإسرائيلي لتحديث بياناته عن أهل القطاع، التي خسر كثيرا منها بعد الانسحاب من قطاع غزة.

ولعل ما قامت به صحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية بنشر ما قالت انها بصمة الناطق باسم داخلية حماس إياد البزم، تكفي كمؤشر ليس لخطورة ما تقدم الكشوف المالية التي يسلمها المندوب القطري للأمن الإسرائيلي، بل الإهانة لشخصية لها اعتبارها الخاص، الى جانب إظهار أن المال لا يوزع على من يستحق فقط، بل على بعض من أعضاء حركة حماس، ولو كان الخبر والصورة غير دقيقة فكيف صمتت حماس على تلك الإهانة.

والإشارة الى "بصمة البزم"، ونشرها إعلاميا في دولة الكيان، سواء كانت حقيقة ام ادعاء، ليست سوى مؤشر الى كيفية استخدام الأمن الإسرائيلي للهدية القطرية التي تقدر بمال بات معلوما، وأن الثمن المدفوع ليس فقط من أجل تعزيز الحضور القطري في القطاع، بل المساعدة المباشرة لخدمة أمن العدو الوطني.

السؤال الى قيادة حماس، وربما الى قيادة كتائب جناحها العسكري، هل المال القطري المشروط يستحق الثمن المدفوع، تلك مسألة ليست تفصيلية، بل هي جزء من معركة شاملة، ما دام الحديث عن مواجهة أشمل مع عدو... وهل البصمة دون غيرها يجب أن تكون توقيعا، بعيدا عن المشهد غير الإنساني خلال عملية "التوزيع".

هل ما يحدث شكلا من اشكال "التعاون الأمني" مدفوع الثمن... مسائل وجب التفكير بها بعيد عن "ضغط الحاجة الإنسانية"!

ملاحظة: بيان رأس الطغمة الحاكمة في تل أبيب نتنياهو حول شبهات الفساد التي تطاله وأسرته، تكشف انه فقد بعضا من توازنه، وربما يساعد في الخلاص منه...بيان فقد عقله، رغم ذلك هو درس للبعض الفاسد الحاكم في بقايا الوطن!

تنويه خاص: يبدو أن رئيس الكنيست الإسرائيلي فهم سريعا مغزى تصريحات رئيس سلطة المقاطعة محمود عباس أنه لا دولة فلسطينية خلال الـ 15 عاما القادم، فأكمل القول بأن "حل الدولتين" الأمريكي أصلا لم يعد واقعيا...معقول هيك حكي صدفة!

تحذير روسي عن غزة...مقلق!

كتب حسن عصفور/ تصر بعض الأطراف ألا ترى سوى ما تعتقد انه "الحقيقة المطلقة وليست الحقيقة النسبية"، لتأكيد انها خارج الخطأ والصواب، إصرار على مفاهيم بالية خادعة لها وليس لغيرها، فمن لا يخطئ ليس بشر، وربما في عالم مصنفات مختلف، ومن لا يرى الخطأ بذاته أولا يسير حتما في طريق الخطايا، التي ستنتج كوارث، وهو ما يحدث لبعض من يصر على عدم إزالة الغمامة السوداء عن العين، خاصة في قطاع غزة.

يوم الأربعاء 16 يناير 2019، أصدرت الخارجية الروسية بيانا حول الأوضاع الأمنية في قطاع غزة، حذرت

فيه "الروس" بعدم الذهاب لزيارة القطاع، وعللت ذلك بالقول، "فيما يتعلق بالتدهور الحاد للوضع الأمني في غزة، والتدابير التي اتخذها الجانبين المصري والإسرائيلي لمنع الخروج من القطاع، نوصي المواطنين الروس بالامتناع عن القيام بأية رحلات إلى المنطقة المذكورة، بما في ذلك ما يخص الشؤون العائلية والإنسانية".

عدم أخذ البيان الروسي بأدنى مسؤولية من سلطة الأمر القائم في قطاع غزة، حركة حماس، وتجاهلها مضمون التحذير الخطير سياسيا وأمنيا، مثير فعلا، حيث كان يجب التوضيح فورا أو الاستفسار من "الأصدقاء الروس"، عن دوافع ذلك التحذير، الذي يؤشر ان هناك خطر قادم.

من المعلوم جيدا، ان الروس لا يميلوا كثيرا لإصدار بيانات كيفما شاء، ولا تصدر عنهم تصريحات تحمل كثيرا من "الحشو الكلامي"، وكل عباراتهم محسوبة بدقة متناهية، الى درجة الاستفزاز، ولذا كان مطلوبا من قيادة حماس السياسية قبل الأمنية، التواصل مع روسيا لمعرفة مسببات ذلك التحذير، وبدروها تعلم أهل فلسطين وخاصة المستهدفين منهم في قطاع غزة.

ربما تستخف بعض الأطراف الفلسطينية، بما جاء في تحذير الخارجية الروسية، كونها وصلت الى قناعة بأن الكيان الاحتلالي بات يحسب حسابات أمنية واسعة لما أصبحت عليها القوة العسكرية لفصائل قطاع غزة، وأيضا أنه زمن الانتخابات، بما يعني أي مغامرة قد تكون مكلفة جدا لرئيس الحكومة نتنياهو وحزبه، خاصة أن البعض يقول هناك من الأسلحة الصاروخية تصل الى وسط تل أبيب.

بعيدا عن كل ما يقال من "أسباب – ذرائع" لخوف نتنياهو والمؤسسة الأمنية في الكيان لعدم الذهاب الى "حرب خاطفة" تدميرية في قطاع غزة، فإن عدم التعامل معها كممكن يشكل "قمة الغباء – الإستغباء السياسي"، وخدمة بغير وعي للعدو الذي يتعامل مع "خطر القطاع" بكل جدية، ولا يتوانى الحديث عن بعض مما سيكون تنفيذا أو مخططات باتت جاهزة تماما.

قادة الأمن في الكيان أقل حديثا، لكنهم يرسلون كثيرا من الإشارات، التي تؤكد ان خطة "حرب غزة" جاهزة ومحسوبة، فيما ساسة تل أبيب يتحدثون بلا حدود، بل أن البعض يؤكد انها قادمة وقريبا.

ربما كل ذلك جزء من حرب نفسية في مواجهة مسيرات العودة وفك الحصار، ومن أجل فرض "تهدئة" تتناسب والمطلب الإسرائيلي، لكنها أيضا قد تكون حقيقية جدا، ما يفرض التعامل المسؤول حول كل ما يتصل بالمسالة الأمنية.

بلا شك، ما كان في الأيام الأخيرة، وخاصة بعد قيام سلطة رام الله بسحب موظفيها من معبر رفح، والتهديد بإجراءات جديدة يخلق توترا سياسيا واجتماعيا سيصب "غضبا شعبيا وفصائليا" نحو الحدود مع "العدو القومي"، عبر مسيرات العودة، لخلق جو يعيد الاهتمام لمناقشة التهدئة وتخفيف الحصار.

وجاء قرار حكومة نتنياهو بوقف إدخال المال القطري الى حماس وربطه شرطيا بمسيرات العودة، ليكشف أن المسالة دخلت طورا جديدا، ليضع قيادة الحركة أمام "خيارات صعبة"، بل وقد تكون مربكة جدا لها وطنيا، قبولا أو رفضا.

ولعل ما حدث مع الديبلوماسيين الإيطاليين من سوء تصرف، خلق انطباعا سلبيا عن مفهوم الأمن والعلاقة مع الأجانب، ما قد يثير أجواء من "الريبة" نحو الأجنبي القادم، الأمر الذي سيعكس مخاوف مضافة لدى تلك الأطراف، ما يؤدي الى تحذيرات بعدم القيام بزيارات الى قطاع غزة، الى جانب المحاذير الأمنية العامة.

المسألة برمتها باتت تفرض على قيادة حماس العمل الجاد والمسؤول لمعرفة مضمون "التحذير الروسي"، وأن توضح أن ما حدث مؤخرا "خطأ فني" غير مقصود، ومعالجة لآثاره بحكمة بلا غوغائية معتادة.

ربما أصبح ضرورة أن تعيد قيادة حماس كثيرا من "سلوكها الذاتي" المتحكم في حياة أهل القطاع...دون تفاصيل، فالمراجعة واجبة بل وضرورية ومعرفة اين هم من سكانه.

ملاحظة: تصاعد الحملة الأمريكية على بنوك فلسطينية بذريعة "الإرهاب" جزء من حصار "الفلسطينية" الكيان والهوية...واضح أن تقديم معلومات مخابراتية فلسطينية الى الجانبيين الأمريكي والإسرائيلي تخدم تلك الحملة بوعي أم بغباء!

تنويه خاص: لم يحسن الرئيس محمود عباس التصرف بعدم الذهاب الى قمة بيروت مرسلا عنه شخصية لم تعد لها أثر...الذريعة كانت "ساذجة"!

تمرين أمني إسرائيلي لما بعد "عباس"!

كتب حسن عصفور/ تسارعت في الآونة الأخيرة حركة دخول قوات الاحتلال لمدن الضفة الغربية، بذرائع البحث عن "مطلوبين"، لكنها كثفت من "غزوتها العسكرية" لمدينة رام الله، حيث مقر رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس، وكذلك منزله الخاص، الى جانب مقرات المؤسسات المركزية للسلطة، بكل مسمياتها، بل انها تعمدت في أكثر من مرة ان تدوس "حرمة" تلك المؤسسات بشكل مستفز، دون ان تجد أي رد فعل من قبل المؤسسة الرسمية، واكتفت بتصريحات عباس الشاكية على نتنياهو.

الاستباحة التي باتت شبه يومي لرام الله، ليست عملية أمنية تقليدية، كما تحاول بعض الأوساط الكلام، وليست جزءا من عمل تنسيقي لمطاردة "مطلوبين"، فغالبية منفذي العمليات لا يأتون الى قلب رام الله، لأنهم يعلمون يقينا ان الإبلاغ عنهم سيكون أسرع من البرق، ضمن التنسيق الأمني، لكنه فعل إسرائيلي ضمن ما تستعد له دولة الكيان للمرحلة القادمة.

منذ زمن، والكثير من قادة الكيان، ساسة وأمنيين يدعو الى ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد عباس، وألا تترك المسالة الى حينه، بل يجب وضع كل المخططات الضرورية لمنع حدوث مفاجآت سياسية – أمنية، في حال شغور المنصب.

والحديث عن مرحلة ما بعد عباس في الكيان، ليست دعوة للخلاص منه كما تحاول بعض اوساطه الترويج، لأن وجوده أساسا بفضل "الحماية الأمنية

الإسرائيلية"، خاصة في ظل عزلة سياسية شعبية غير مسبوقة يعيشها بحيث لا يجرؤ زيارة أي مدنية أو مخيم أو منطقة في رام الله، او الضفة الغربية، ورغم كل محالات تبيض مكانته، لكن الواقع دوما اقوى من الوهم وترويج الوهم، تصل الى اختراع وجود "مؤامرة إسرائيلية" للخلاص منه، دون أن يسال مروجي تلك "الدعاية أو الدعابة"، كيف يكون ذلك ورئيس الشاباك الحاضر الدائم على مائدة عباس، وأنه لا يمكن مغادرة منزله الى مكتبه دون إذن من قوات أمن المحتلين.

وبعيدا عن أوهام البعض بترويج وهم لا قيمة له، فدولة الكيان، بدأت عمليا الاستعداد لتلك المرحلة، ليس بالحديث والتصريحات فقط، بل العمل الميداني – الأمني، أساسها إعادة السيطرة الشاملة على الضفة الغربية، بكل مفاصلها، وأن تتحكم في الحركة العامة ضمن مخطط لم يعد سريا، يخدم مشروعها السياسي الذي اصبح الحديث عنه يتم بشكل رسمي، كان ابرزها تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، حول حكم ذاتي ضمن حدود 40% من أراضي الضفة، اكدها محمود عباس في حديث للإعلام المصري، بقوله، أن ما سيكون خلال الـ 15 عاما القادمة حكم ذاتي في الضفة وكينونة في غزة، ولا دولة فلسطينية.

التمرين الأمني في رام الله، بداية عملية لفرض المخطط السياسي، والمفارقة التي تثير الاستغراب، كيف لأجهزة امن السلطة ان تقف متفرجة على "استباحة مهينة" لكرامتها، في حين يتحدث البعض من قيادات فتح (م7) عن عمل لإسقاط "حكم حماس" في غزة، لكنهم يختفون كليا مع حضور أول سيارة لجيش الاحتلال.

السؤال، لماذا يصمت رئيس سلطة رام الله عن الاستباحة اليومية لمقار حكومية وأمنية، واستعراض قوة مستفز، ولماذا تتوقف حركة الكلام ضد فعل يحمل كل أشكال الإهانة الشخصية والسياسية لمن يدعون انهم "قيادة الشعب"، حقا ام باطلا، فليس تلك المسألة.

هل هناك توافق بعضا من قيادة التيار العباسي مع الكيان الإسرائيلي، أجهزة ومؤسسات، لسيناريو ما بعد عباس، ضمن خلق "كانتونات متفق عليها" لتنفيذ

مشروع نتنياهو للحكم الذاتي الخاص، وأن البعض يستعد لأن يكون جزءا "حاكما بأمر المحتل" بمسميات مختلفة...

المشهد الذي بات حاضرا يؤشر بأن هناك ما بات متفقا عليه لما بعد عباس، بدأت رحلة التنفيذ عبر التمرين الأمني المتواصل في مدن الضفة وخاصة رام الله، بما لها من مكانة رمزية، ويطلقون عليها إعلاميا، العاصمة المؤقتة للسلطة الفلسطينية.

فهل تدرك بعض القوى الوطنية أبعاد مخطط "التسليم الذاتي" لمشروع "الحكم الذاتي" وتعمل على مواجهته مبكرا بما يضع عراقيل تمنع تنفيذه أو تعرقله، ام تصاب بـ "عمى سياسي ذاتي" هروبا من صدام ليس محسوبا.

"المؤامرة الحق" لم تعد مجهولة، مهما حاول "تيار المذلة الوطنية" تصديرا لـ "مؤامرة وهمية".

ملاحظة: مؤتمر "القسام" الصحفي عن عملية خانيونس، لم يقدم "مفاجأة كاشفة" لحقيقة الاختراق الإسرائيلي، ولا مسببات هذا العدد الكبير من "العملاء"...عدا مكافأة المليون دولار، كان مؤتمرا "خال من الدسم السياسي – الأمني"!

تنويه خاص: بعد خاشقجي، حضرت الفتاة السعودية "رهف"، في مختلف وسائل الإعلام الدولي، بصراحة اهتمام يكشف ان القصة ليست مسألة حريات سياسية بل استهداف سياسي مقصود!

جمانة وفجر و"التطبيع الثوري العباسي"!

كتب حسن عصفور/ قبل عدة أيام أثارت دولة الكيان الإسرائيلي "زوبعة سياسية"، بعد أن انتشرت صورة لوزيرة الإعلام الأردني جمانة غنيمات وهي تدوس بقدميها علم الكيان، خلال مرورها لحضور فعالية في مقر مجمع النقابات الأردنية، المكان الذي يعتبر التطبيع "جريمة سياسية".

تل أبيب اقامت دنياها السياسية حول تلك الحادثة "السياسية"، أو بالأدق "السياسية – الإنسانية"، كونها تدرك أكثر كثيرا من بعض حكام زمن الردة

العام، بأن اعادة الاعتبار الى الحركة الشعبية لرفض أي حضور إسرائيلي، سيعني إعادة طوق العزلة العام الذي كان مضروبا عليها عربيا وبالنتيجة دوليا، لذا لم تترك حكومة الطغمة في تل أبيب للحادثة مرورا عابرا، رغم توضيح الخارجية الأردنية رسميا طبيعة الحدث.

حرب إعلامية – سياسية وديبلوماسية شنتها إسرائيل على السيدة غنيمات، دون أن ترمش عين الوزيرة كونها تعلم يقينا ان تلك الحادثة ستبقى علامة فارقة في مسارها السياسي – الإعلامي، وما سيقال لاحقا عنها، تلك الشجاعة التي داست علم الكيان وهي في منصبها الرسمي، وهذا هو القيمة الأهم.

بعد أيام خرجت إعلامية كويتية، لتكتب مع بداية العام الجديد، باللغتين العربية والعبرية: "أتوقع السنة الميلادية الجديدة 2019 ستكون بإذن الله سنة خير وأمن وأمان... وبهذه المناسبة السعيدة، أحب أن أقول لكم إني أؤيد وبشده التطبيع مع دولة إسرائيل، والانفتاح التجاري عليها، وإدخال رؤوس الأموال العربية للاستثمار وفتح السياحة، وخاصة السياحة الدينية، الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة".

وفي تغريدة أخرى تقول "إن دول المواجهة مصر والأردن، ومنظمة التحرير، كلها موقعة معاهدة سلام مع إسرائيل... ونحن في الكويت وبعض دول الخليج ما زال خطابنا كله عداء وإنذار بالمواجهة، بينما في حقيقة الأمر لا نقوى عليه".

لا ضرورة للإشارة أن الجزء من تلك التغريدة "غير السعيدة" هي تلخيص مكثف لدعوة رئيس سلطة "الحكم المحدود جدا" محمود رضا عباس وفريقه من مركزية فتح، الذين يدعون ليل نهار الى زيارة القدس تحت شعار أن "زيارة السجين لا تعني زيارة السجان"، تلك الكذبة السياسية الكبرى باستغلال مدينة القدس لتمرير كل أشكال التطبيع مع دولة الكيان، بل ويسمسرون له علانية.

إعلام دولة الكيان فتح أبواب الترحيب بكل العبارات المستطاعة بما "غردته السعيد" حتى وصفتها خارجية الكيان بـ "فجر الشجاعة"، وهذا ليس بمفاجئ ابدا، بل كان سيكون صدمة كبرى لو ان الكيان حكومة وإعلاما واوساطا رسمية لم تصنع من تغريدة فجر "حدثا" للافتخار، خاصة بعد ما أقدمت عليه جمانة غنيمات.

ما يلفت الانتباه من الحدثين، ان الكويتية صديقة سياسية – شخصية لرئيس سلطة المقاطعة عباس، لا يترك مناسبة دون أن يلتقيها، وسهل لها زيارة الكيان والقدس المحتلة وفتح لها باب المقاطعة ترحيبا وسعادة بـ "قدومها اللا سعيد"، فيما لم يرفع سماعة هاتف ليعلن تضامنه مع الوزيرة غنيمات، ولم يطالب سفيره في عمان بزيارتها وتأكيد فخر الفلسطيني بموقفها، وأنها بذلك أعادت روح الرفض للجرائم الكيان التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني.

كم كانت مفارقة كبرى، انه في وقت "تغريدة فجر التطبيعية جدا"، التي تتجاوز كل محرم سياسي وشعبي معلن، خرج محمود عباس ليتهم جزء واسع من سكان قطاع غزة، بأنهم "جواسيس"، هكذا من يسمي نفسه رئيسا لشعب فلسطين يتهم عشرات آلاف من بني فلسطين بالتجسس، متجاهلا أن كل ما يدعو له من سياسة وينفذه ممارسة لا ينتج سوى ما قالته "فجر السعيد" فعلا "تجسسيا".

صفعة غنيمات للعدو القومي وجدت تجاهلا من عباس وتحالفه الحزبي والفصائلي، وتغريدة فجر تجد لها ترحيبا وفرحا بانتصارها لـ "المنهج العباسي" في "التطبيع الثوري"، عبر مقولة الكذب الخاص "الزنزانة والأسير".

ملاحظة: ليبرمان وبطريقته أراد أن يكشف مدى كذب مسؤولي سلطة المقاطعة، بالحديث عن جانب جديد من حوارهم معه، قبل الاستقالة، وليس كما قالوا أنهم أبلغوه رسالة حول الاتفاق الاقتصادي، فالحديث كان حول كل شيء ومنها خطة ترامب...حبل الكذب قصير جدا جدا!

تنويه خاص: وصلة الردح السياسي المعاصر التي افتتحها عباس وردت عليها حماس تتواصل لليوم الثالث على التوالي... هيك صار بدها تلفون من "تميم المجد الفخر" ليخرسهم بكم دولار لأنها اللغة الأهم اللي بيفهموها صح!

حراك حمساوي مرتبك و"غير شرعي"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أقدم رئيس سلطة الحكم المحدود في رام الله، محمود عباس، على إصدار "مرسوما خاصا" عبر محكمة "غير دستورية" بحل المجلس التشريعي، ولا تزال ردود الفعل الرافضة له، وهي غالبية فلسطينية سياسية وشعبية، مرتبكة رغم "شرعية" موقفها بكل جوانبه القانونية والدستورية أيضا.

ارتباك فعل المعارضين لـ "البلطجة القانونية" تكشف جوهر ضعف الموقف المعارض للمنهج العباسي، لانعدام الرؤية السياسية أولا، ولعدم التعامل الإيجابي بين مكونات تلك المعارضة، وكشف عملي لكيفية إدارة حماس علاقاتها مع الآخر، واعتقادها أنها تستطيع ان تقرر ما تراه مناسبا ما دام الآخرين يتفقون مع موقفها.

سلوك معارضي قرار عباس "غير الشرعي"، كشف فقرهم السياسي، وأن عيوبهم تمثل القاطرة الحقيقية التي يستخدمها "التيار العباسي" للسير قدما في كل ما هو متخالف مع "الوطنية الفلسطينية"، أهدافا وقانون.

منذ تمرير عباس لمرسومه الخطير على مستقبل المشروع الوطني، لم تعقد أطراف المعارضة السياسية لقاءا جادا واحدا لبحث تبعات ذلك القرار على مستقبل "الوطنية الفلسطينية" مشروعا وكيانا، واكتفت بتصريحات كثيرها "لغوي المضمون"، دون أن خطوة عملية واحدة.

ولعل حركة حماس بصفتها الحاكم الآمر في قطاع غزة، وأوسع أطراف المعارضة حضورا شعبيا ومؤسساتيا، تعاملت بـ "فوقية" مع الآخرين، وبدلا من الدعوة لعقد لقاءات طارئة لبحث عمل مشترك، لجأت الى ما هو سائد في سلوكها منذ أن قدمت لهم أمريكا وعباس "الهدية التاريخية" لفوز غير محسوب ابدا بانتخابات المجلس التشريعي عام 2006، سلوك التعالي السياسي على أي كان، غير "إخواني الانتماء والهوى".

وبلا أي دراسة أو مسؤولية قررت قيادة حماس أن تعمل على "نزع الشرعية عن محمود عباس"، كرئيس سلطة انتقالية، وبلا أي بحث في جوهر تلك الفكرة، التي تمثل تعبيرا مكثفا لـ "السذاجة السياسية"، كون المجلس التشريعي، حتى في

ظل اكتمال الحضور الـ 130 عضوا وتصويتهم جميعا لسحب الثقة من رئيس السلطة سيكون قرارهم والعدم سواء.

خطوة حماس تلك، تحيل المعارضة لمرسوم عباس "غير الدستوري" لهزل سياسي، وتضعف من قوة الرفض والمعارضة لسلوك غير قانوني، وتمنح تيار عباس أوراقا لتعرية "خصومه".

مواجهة القرار غير الشرعي تحتاج أولا، ومن حماس قبل غيرها، الكف عن "السلوك الفوقاني"، وان تدعو لعقد لقاء لكل معارضي تلك الخطوة لبحث اشكال المواجهة، بكل أبعادها، بما يمثل رسالة سياسية جادة وحقيقية وليس رسائل هزلية تساهم في تمرير خطوات عباس اللا دستورية.

بالتأكيد، المسألة ليست بتلك البساطة التي تتصرف بها قيادة حماس، فإسقاط الحصانة عن رئاسة محمود عباس لا تأتي بجلسة لعدد من نواب التشريعي، بل بعمل جاد ومتواصل، وعبر برنامج متكامل متفق عليه مع كل معارضي المنهج العباسي، الذي يتسارع في معارضته لـ "الوطنية الفلسطينية".

قليل من الحكمة السياسية تمثل "كنزا سياسيا"...وعكسها صحيح جدا!

ملاحظة: ما كشفته أجهزة حماس الأمنية، عن اعتقالها 45 "متخابر" مع العدو بعد عملية خانيونس مؤشر خطير جدا لانتشار هذه الظاهرة لو صدقت الأرقام فعلا...ما تم الكشف عنه مصيبة تستحق الدراسة وليس إنجازا للمفخرة والتفاخر!

تنويه خاص: سقوط رامي الحمد الله ومن معه بالحكومة بات مسألة وقت...هل نشهد في مرحلة ما قبل الإسقاط "سلوكا حميدا" بعد مصائب السلوك الماضي...كل شيء ممكن، فرامي لن يرفع الراية البيضاء بسهولة كما يظن بعض "السذج".

حرب حماس وعباس لنزع "الشرعية" عن القضية الوطنية!

كتب حسن عصفور/ ربما جسد يوم 9 يناير 2018، يوما لمهزلة مضافة في الحالة الفلسطينية بعقد بعض من نواب حركة حماس في قطاع غزة لقاءا خاصا، مصرين انه جلسة للمجلس التشريعي، رغم أن الحضور لا يصل بالعدد الى نصف إجمالي العدد الكلي للمجلس 132 نائبا، لكن ثقافة "الدروشة السياسية" فرضت ذاتها بقوة الإكراه التي أصبحت حاضرة بقوة في المشهد الفلسطيني.

ويكتمل "المشهد الهزلي" بأن يقر عدد من النواب، نزع "الشرعية" عن رئيس السلطة محمود رضا عباس، والكارثة ان الاجتماع النيابي ذاته فاقد "الشرعية القانونية"، قبل أن يكون فاقد الأساس الدستوري، لكن مبدأ "عنزة ولو طارت" بات هو "السيد العام"، في حرب "اللاشرعية" التي تدور رحاها بين طرفي طمس الروح الوطنية.

لا يمكن اعتبار سلوك حماس "غير الدستوري" خطوات عملية، او فاعلة للرد على مجمل السلوك "غير الدستوري" لرئيس سلطة لم يملك من قراره سوى ما يتعلق بملاحقة من ليس معه، لكنه يستخدم "بقايا الشرعية" المصابة بمرض سرطاني منذ 2007، وتوافق بين طرفي النكبة السياسية، لإصدار مراسيم غايتها الفعلية ليس العمل على انقاذ الشرعية مما أصابها مرضا سرطانيا، بل للتسريع في الخلاص منها، وكأنه يعمل لـ "موت رحيم" لمشروع ثمنه ألاف من الشهداء ومئات ألاف من الجرحى والأسرى.

لم يعد هناك صعوبة في فهم جوهر مراسيم عباس "غير الدستورية" لإنهاك الشرعية السياسية للكيانية، فقد كشف بعضا من مسببات ما يفعل، خلال اللقاء مع وفد إعلامي مصري، 4 يناير 2018، بعدم وجود أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية خلال الـ 15 عاما القادمة، موقف يؤشر تماما أن "الشرعية الوطنية السياسية" لم تعد لها هدف واضح، بعد ما قاله عباس، بأن القادم سيكون مظهرا من مظاهر "الحكم الذاتي" في مدن بالضفة الغربية، دون القدس و "كينونة" شبه دولة في قطاع غزة.

عندما يعلن "رئيس الرسمية" الفلسطينية، بأنه لا مكان لدولة خلال دهر زمني، فهو بالتأكيد لن يخوض أي مواجهة سياسية مع العدو القومي من أجل فرض

الكيانية الوطنية، وبالتأكيد لن يدخل أي صراع – مواجهة مع سلطات الاحتلال لتنفيذ أي قرار من قرارات المجالس المتعاقبة، التي أكدت ضرورة "فك الارتباط" السياسي – الأمني والاقتصادي مع دولة الكيان، وقبلها سحب الاعتراف المتبادل على طريق اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012.

إعلان عباس، بأنه لا دولة خلال 15 عاما هو إغلاق "حرب الشرعية" مع دولة الكيان في الأمم المتحدة في زمنه، وقد بدأ عمليا في الابتعاد عن ساحات "المواجهة"، وكانت البداية سحب طلب فلسطيني في الأمم المتحدة لبحث رفع مكانة فلسطين من دولة بصفة مراقب الى دولة كاملة العضوية، مع ان الفيتو الأمريكي بالانتظار، لكن سحب الطلب يأتي انسجاما مع تصريحات عباس، بان دولة فلسطين لم تعد هدفا سياسيا مباشرا.

بالتأكيد، كل خطواته ومراسميه، الأخيرة، وما قبلها فاقدة لـ " الشرعية الدستورية"، ولا قيمة لها بالمعني الوطني سوى انها تكريس للضرر وإلحاق الضرر أكثر.

ولكن ما أقدمت عليه حماس، هو الوجه المكمل للسلوك العباسي "غير الدستوري"، وبدلا من اللجوء للمتاح السياسي قانونا، عبر "تشاور وطني عام"، والابتعاد عن أي خطوات تفتقد الحكمة، بالعودة الى أطر يمكنها ان تساهم في بلورة الرد المقبول، واصلت ذات المنهج الانفصالي، تكريسا للثقافة الانقسامية السائدة في سلوكها العام منذ انقلاب يونيو 2007.

بيان بعض من نواب حماس يوم 9 يناير 2019 في غزة كان تعبيرا مكثفا لـ "الجهالة القانونية"، واستخفافا غير مسبوق، كما الاستخفاف العباسي بالنظام الأساسي والمؤسسة الشرعية، وخطوات تأكيدية أن طرفي الانقسام باتا فاقدي الشرعية الوطنية والقانونية في آن.

وكما توافقا طوال سنوات الانقسام على تبادل أدوار إنهاك المشروع الوطني، كل بغطاء، فهما يقرران السير بذات الطريق مع استخدام أدوات جديدة، تحت مسمى "حرب الشرعية" "غير الشرعية".

لم يعد من خيار سوى تشكيل قوى ضغط حقيقية لمواجهة طرفي تدمير "الشرعية الوطنية"، ووقف استغلال "بقايا أدوات" لإكمال مخطط دفن المشروع الوطني، وكل الامكانيات الشعبية – السياسية متوفرة للإطاحة بذلك، لو قررت القوى التي لم تكن جزءا من مؤامرة "دفن المشروع الوطني"، دون الذهاب باختراع معارك خادعة.

ملاحظة: المظاهرات المفروض انها ستكون في الضفة والقطاع لازم تحدد شعارها ضد "اللاشرعية" في خطف الشرعية، فصفقة ترامب يتم تنفيذها منذ زمن وما حرب طرفي النكبة سوى مظهرا لها، لاقوا شعار أجدى لو في جدية للمواجهة!

تنويه خاص: موقع قطري يصدر بالإنجليزي في لندن ينشر تقريرا غاية في السخرية بأن دول خليجية وإسرائيل تعمل على إعادة "تأهيل الأسد"...جد مرات التفاهة نادرة بس شو بدكوا تعملوا مع "المفكر المبشر" بالفوضى وخدمة العدو!

حكومة "فتح" انقلاب على قرارات "الشرعية الوطنية"!

كتب حسن عصفور/ أخيرا أعلنت حركة فتح (م7) رسميا، قرارها نحو تشكيل "حكومة فصائلية" جديدة، مع بعض شخصيات "تابعة" لرئيسها شخصيا.

القرار الذي حاولت أوساط الحركة التهليل له، سقط منه وليس سهوا، اسم مرشحها لرئاسة الحكومة العتيدة، وبالقطع هذا التغييب مرتبط جوهريا بالصراع على المرشح، خاصة وأن غالبية تميل الى ترشيح عضو المركزية د. محمد اشتية، بصفته أكاديمي مهني، يتميز عن الآخرين، مع استبعاد ترشيح أي شخصية غزية منها، ورفض واسع لاستمرار رامي الحمد الله، الذي لا زال يحظى برضا محمود عباس.

وقبل ان تبدأ حركة المشاورات مع الفصائل والشخصيات "التابعة"، أعلنت القوى الرئيسية في الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير رفضا فوريا سريعا، لخطوة المركزية الفتحاوية، فلم تنتظر الجبهتان، الشعبية والديمقراطية كثيرا لرفض

الفكرة، فيما حماس، وبالتأكيد حركة الجهاد، أعلنتا مرارا أنها مرفوضة، بل ان حماس اعتبرتها "مشبوهة" و"غير وطنية".

لذلك من حيث الشكل، مسبقا هي حكومة فتح مع بعض فصائل لا تشكل "وزنا شعبيا"، يمكن الاعتداد به، مقابل القوى الرافضة، ما يعني أن خسارة " التصويت الشعبي" أصبحت حتمية، ما يدفع أصحاب "حكومة البقايا" الى مكانة لن تكون لصالحهم أبدا.

وبعيدا عن الشكل التكويني، فجوهر الحكومة المرتقبة، ليس محددا، بل وغائبا وهناك تشويش كامل حول الأهداف السياسية لها، فمن يدعي أنها ستكون حكومة لـ "دولة فلسطين"، انطلاقا من أن المرحلة الانتقالية انتهى أجلها، في حين يرى البعض انها استمرار للمرحلة الى حين.

الارتباك في تحديد طبيعة الحكومة المرتقبة وسياستها وبأي نظام ترتبط، ليس سوى جزء من غياب الرؤية العامة، والتخبط الفريد في تحديد هوية المرحلة، وهروبا "غير ذكي" من تعريف الحالة الفلسطينية القائمة، خاصة مع رفض رئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود محمود عباس تنفيذ قرارات المجالس المركزية والوطنية والتنفيذية لفك الارتباط العام مع دولة الكيان.

من يدعي أنها ستكون حكومة دولة فلسطين، عليه أولا وقبل المضي بأي تشاور أن يعلن انتهاء المرحلة الانتقالية رسميا، وبالتالي اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 19 /67 لعام 2012، بديلا كياني للواقع القائم (السلطة الفلسطينية)، وعندها يفرض ذلك الإعلان، تحديد برلمان الدولة قبل تشكيل الحكومة، كي تنال الثقة منه، ومسؤولة أمامه الى حين.

اعتبارها حكومة "دولة فلسطين" يفترض بالضرورة بحث آلية جديدة للانتخابات التي أشار اليها محمود عباس، كونها ستصبح انتخابات لبرلمان دولة وليس مجلس تشريعي لسلطة انتقالية، ما سيفرض تعديلا جوهريا في قانون الانتخابات القائم، بما يتناسب والتطور السياسي الجديد، والأخذ بالاعتبار حق الفلسطيني أي فلسطيني أن يشارك في الانتخابات، سواء مقيم فوق أرضها أو خارجها.

وقبل ذلك يفترض أن يتم نقاش دستوري قانوني للقانون الأساسي، بحيث ينتهي العمل من قانون السلطة المعدل عام 2005 لصياغة "قانون – دستور" جديد لدولة فلسطين، وهذه المهمة تحتاج الى نقاش وطني عام، مع تشكيل لجنة خاصة، ثم الاتفاق على جهة الإقرار للدستور – القانون الجديد.

المسألة ليست شعارا إعلاميا يطلقه البعض خلال تصريحات إعلامية، بحثا عن "شعبية وهمية" دون فحص أو تدقيق لمستلزمات الإعلان السياسي، بكل ما لها من ضرورات سياسية – قانونية عامة.

أما إذا كان الهدف تشكيل "حكومة للمرحلة الانتقالية"، فذلك يعني اعلانا رسميا بإلغاء قرارات الهيئات الرسمية التي فرضت فك العلاقة مع دولة الكيان، وسحب الاعتراف المتبادل وإعلان دولة فلسطين ووقف التنسيق الأمني، أي أنها ستكون "حكومة غير شرعية"، وفقا لقرارات الهيئات الرسمية التي تسيطر عليها فتح (م) ذاتها، أي أنها حكومة انقلابية عل الشرعية الفلسطينية، ودون الذهاب الى اعتبارها حكومة ستقود الى تكريس الانفصال الوطني وخدمة الخطة الأمريكية ومشروع التهويد التوراتي، مهما كانت ذرائعية الكلام.

انقاذ المشروع الوطني يحتاج القوى الوطنية كافة، وطريقها أوضح كثيرا من شكل سياسي انقلابي، على قرارات شرعية وجب تنفيذها أولا.

ملاحظة: تناول نائب رئيس حركة فتح (م7) العالول لدعوة موسكو للفصائل العشرة بشكل استخفافي لم يكن موفقا...لو رفضت كان أكثر احتراما لك ولتيارك بدلا من الاستهزاء بدعوة من بلد وزنه ليس خفيفا!

تنويه خاص: المندوب السامي القطري في تل أبيب ورام الله وغزة، قال إن حماس من اقترح أن تستضيف الدوحة لقاء قيادات الفصائل...شو قصة طرفي النكبة من الدعوة الروسية، ارفضوا أكرم لكم!

خطاب نصرالله ليس بـ "حسن"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عما أصبغت عليه قناة "الميادين" من لقب "لقاء العام"، مع حسن نصر الله أمين عام حزب الله، وحجم المتابعة نتيجة لما أشاعته دولة الكيان لسبب غيابه عن المشهد الإعلامي، فالمقابلة أضفت كثيرا من الأجواء السلبية، بل والضارة سياسيا، وربما فقد أمين عام حزب الله فرصة مميزة جدا، لأن يعيد تقديم صورته الى المنطقة العربية، بشكل مختلف عما كانت في سنوات مضى، وان يضع مسافة ما بين "هواه السياسي – الطائفي" وبين "المصلحة القومية" ضد مشروع عام.

بلا شك، فحزب الله وأمينه العام نصر الله، لهما قبول خاص عند شعوب عربية، نظرا لما يعلنه من مواقف ضد إسرائيل، ومعركة 2006، ولا يتوقف البعض عند "العقدة الطائفية" التي تتحكم كثيرا في مسلك الحزب وأمينه العام.

من حيث المبدأ، لم يظهر أي جديد يمكن ملاحظته في المقابلة التي كانت محل متابعة واسعة، بل ربما العكس كانت في جزء منها "سلبية" و"طائفية بامتياز"، وفي لحظات تحدث كإيراني بقوله "وضعنا في العراق وسوريا واليمن ولبنان ممتاز"، ولعل تلك "سقطة سياسية" ما كان لها ان تكون من شخصية لها تلك المكانة المميزة، وتعيد بالذاكرة موقفه ضد الشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات بعد قمة كمب ديفيد 2000، عندما فتح نيرانه تأييدا لموقف الزعيم الديني الإيراني خامنئي والرئيس السوري الراحل حافظ الأسد.

نصر الله، بدأ في المقابلة، وكأنه رافض لأي "تطبيع" في العلاقات العربية مع سوريا، خاصة الخليجية منها، وتناولها بشيء من التحريض السلبي، خلافا لما أبدته وسائل الإعلام السورية، ما يفتح باب التساؤل، لماذا ذلك، وتركيزه على السعودية والإمارات، وتجاهله كليا للدور القطري والمهادنة الصريحة جدا لتركيا، تشير أن الحسابات ليست سورية ابدا، وبالقطع ليست عروبية، دون تجاهل مسؤولية كل بلد دعم الإرهاب ضد سوريا الدولة.

كان لنصر الله، أن يكون عنصرا إيجابيا، دافعا بقوة الى عودة العلاقات مع سوريا، وليترك الحساب التاريخي للتاريخ، فلو ان باب التاريخ سيتحكم في

مواقف الحاضر لاختلف الكثير من التقييم، وتلك "سقطة سياسية" من شخصية بمكانة حسن نصر الله.

في الحديث عن إسرائيل، تعامل نصر الله بشكل مثير للدهشة، بعد أن فتح باب التهديدات على أوسع أبوابها لدولة الكيان، بل أنه ذهب الى الحديث عن قدرة حزبه على الدخول الى منطقة الجليل في أي حرب مقبلة، وأن لديه "صواريخ دقيقة" يمكنها أن تصيب أي هدف في تل أبيب وليس في حيفا فقط في أي وقت ممكن.

والسؤال، ما هي العوائق التي تحول دون القيام بالرد على ما تقوم به دولة الكيان من عدوان متواصل، في لبنان وسوريا وفلسطين، إسرائيل تقوم دوما بعمليات عسكرية ضد مواقع في سوريا، وقتلت عشرات من السوريين والإيرانيين، دون أن ننسى اغتيالها لقيادات أمنية هامة من حزب الله هناك، كانت كفيلة وحدها ببعض الرد النسبي الذي يحفظ ماء الوجه الوطني.

ولو استخدمنا حديثه بالقياس، الا ترتكب إسرائيل جرائم حرب في فلسطين، خاصة في قطاع غزة، التي أشاد بها وبنضال أهلها، وهي التي دفعت في أحد أيام جمع مسيرات كسر الحصار بعد نقل السفارة الأمريكية الى القدس ما يزيد على الـ 70 شهيدا، دون ان نلمس خطوة رد فاعلة باي شكل كان سوى تمجيد الشعب الفلسطيني.

نصر الله وجه تهديدات متعددة الرؤوس الى إسرائيل ورئيس حكومتها نتنياهو، بأن القادم سيكون ردا مختلفا، لكنه في الواقع لم يحدد ما هي الأسباب التي ستجعله ينفذ تهديداته، وهل من يملك تلك القوة الخارقة ويستطيع احتلال الجليل، عليه ان يصمت كثيرا على جرائم حرب ترتكبها إسرائيل، وعلى عدوان متواصل ضد سوريا الحليف الأبرز لحزب الله؟!

خطاب نصر الله فقد بريقه الذي كان له أن يكون، وربما خسر كثيرا مما قال سلبا، وتهديدا يعيد للأذهان مقولة "تجوع يا سمك"!

المراجعة السياسية واجبة من الكل لو حقا كانت المصلحة العربية هي الناظم، وأي خروج عن مساره له تسمية أخرى!

ملاحظة: الرئيس محمود عباس هاتف أسرة الشهيد حمدي النعسان من بلدة المغير، فله الشكر، لكنه لسبب غير مفهوم تجاهل شهداء آخرين سقطوا في القدس ورام الله وغزة...معقول يكونوا الشهداء خاضعين لعقوبات سيادتك!

تنويه خاص: مجددا يظهر المندوب السامي القطري في مراكز توزيع المنح على الفقراء في مشهد مثير للريبة، كأنه "مراقب عام"، يفحص ويدقق، شو القصة مش مفروض هاي منحة خارج الرقابة الإسرائيلية!

"خطوات فتحاوية وتصريحات تلفزيونية" غير ذكية وبلا هدف!

كتب حسن عصفور/ منذ ان أعلن رئيس "سلطة حكم المقاطعة المحدود" في رام الله محمود عباس، "حربه ضد قطاع غزة"، من العاصمة البحرانية المنامة أبريل 2017، والخطوات تتسارع عبر مسلسل من الإجراءات التي تمس حياة الإنسان الغزي، بعيدا عن أي انتماء فصائلي، وهي فصائل بكل مسمياتهم يمثلون أقلية من أهل القطاع.

حرب عباس وفصيله، استغلت ممارسات حركة حماس، وسلوكها السياسي – الأمني كغطاء للكل قرارتها، التي لم تعد سرية ابدأ، فهي باتت عنوانا لكل من يبحث "تقربا" من رأس المقاطعة، بعد أن أصبح الآمر الناهي أثر قرار محكمته الدستورية، بحل المجلس التشريعي دون وجه حق، أو لنقل بقرار مصاب بعمى نسبي لتركه رئاسة السلطة دون مساس رغم الارتباط القانوني في فعل الانتخابات.

بعض قيادات من تيار فتح (م 7)، في الضفة الغربية، أعلنت أنه حان الوقت لإسقاط حكم حماس في غزة، ولا بد من خطوات "غير مسبوقة" (عبارة استخدمها عباس لأول مرة في خطابه الحربي الشهير بالمنامة 2017)، وفتح الإعلام العباسي أبوابه لبث تلك الأقوال، كونها توجها رسميا يجب ان يكون السلوك العام سياسيا وإعلاميا لفصيل الرئيس عباس.

في يوم 6 يناير 2019، أقدمت قيادة تيار عباس في حركة فتح، على خطوة "غير ذكية" وتصريحات "غبية"، حيث أعلنت رسميا عن سحب موظفي سلطة رام الله من معبر رفح، في مؤشر لطلب رسمي من الشقيقة مصر بان تغلق المعبر، وتمارس دورا مساندا لها في الحرب على القطاع، (لا نعتقد أنها ستنفذ رغبة تيار ضارة).

وبالتوازي مع هذه الخطوة فاقدة المسؤولية، خرجت شخصيات مركزية من "تيار فتح العباسي"، لتعلن وبنص صريح، آنه آن أوان اتخاذ خطوات عملية جريئة لإسقاط حكم حماس، وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، في وقت أحالت وسائل إعلام سلطة رام الله، ومؤسساتها وكل من لف لفها قضية الجرم ضد مقر تلفزيون فلسطين في غزة، الى اعتبارها "أم القضايا"، تذكرنا بكيفية استخدام قطر وتركيا وأوساط أمريكية لمقتل السعوي الإخواني الخاشقجي.

ربما ينتظر غالبية أهل القطاع، فعلا سقوط حكم حماس بكل ما جلبه من مصائب سياسية وإنسانية، ولكن السؤال الأهم وقبل الحديث عن "الرغبات الخاصة"، كيف لفصيل شارك مع حماس في خلق كل ما هو كارثة سياسية بمسمى الانقسام، ثم التشارك في حكومات بأكثر من مناسبة بمسمى اتفاقات مصالحة، ووقع معه على وثيقة بيروت يناير عام 2017 لتطوير منظمة التحرير، ثم عقد مجلسا "وطنيا" وجهت الدعوات له ولكنه رفض الحضور مع قوى رئيسية فلسطينية أخرى تلك المهزلة المنسقة مع سلطات الاحتلال، ضمن مخطط تقزيم الممثل الرسمي الوحيد، ثم يتذكر فجأة ضرورة إسقاط حماس حكما وحضورا.

ولو تجاهلنا كل ذلك، وصدقت نوايا تيار عباس في حركة فتح، بأنه جاد جدا للعمل على اسقاط "الحكم الحمساوي"، فمن اين له "قوة قاهرة" قادرة على فعل ذلك، وحماس لم تعد فصيلا فحسب، بل بات لديها "جيش وقوى أمنية" مدربة جيدا، مع التذكير ان تيار عباس منذ عامين تقريبا حاصر أهل القطاع كما لم تحاصرهم دول الكيان.

تيار فتح العباسي، الذي يتشدق بتصريحات تثير "القرف السياسي"، يتناسى ما تركته خطواتهم العقابية ضد قطاع غزة، دون أن تتأثر حركة حماس مما فعلوا، بل أضاف هذا التيار لذلك علاقات مستهترة بالقوى الأساسية في منظمة التحرير،

وقبلها أضاع هيبة اللجنة التنفيذية للمنظمة، بحيث لم تعد إطارا رسميا للعمل بقدر ما باتت اطارا للاستخدام السياسي ضد معارضي عباس.

من حق تيار فتح العباسي، العمل على اسقاط "حكم حماس" لو انه يستطيع، ولديه قوة شعبية وتماسك علاقات وطنية، وحضور فاعل متحدي للمحتلين في الضفة الغربية، بحيث تبقى "شعلة الانطلاقة الثورية" للحركة التي مرت ذكراها الـ 54 قبل أيام فقط، وليس تيارا ينسق كل خطواته مع العدو القومي.

ممارسات قيادة "تيار فتح العباسي" ضد قطاع غزة أولا، وفي الضفة الغربية ثانيا تكشف انها فقدت بوصلتها السياسية، ودخلت في حالة من "غيبوبة سياسية"، أكملها رئيسها بإعلانه تأجيل الوصول الى دولة فلسطينية 15 عاما، مع التبشير بحكم ذاتي ما، في بعض الضفة وتحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، وكينونة سياسية في قطاع غزة...

لم يبق لذلك التيار سوى اعلان تحالف عسكري مع جيش الاحتلال لتحقيق "أمنية التيار الفتحاوي العباسي" بإسقاط حكم حماس "عير الشرعي"، ودون ذلك لا أمل بكم أو لكم من رؤية أمنيتكم تلك، ومبروك لكم "حكما شبه ذاتي" حيث أنتم، ولغزة "كينونتها" التي باتت مجهولة المصير!

ملاحظة: اعلان السفير الأمريكي في تل أبيب فريدمان بتأجيل "صفقة تراب الإقليمية" أشهرا، يكشف ان الخطة تسير وفق الموسيقى الإسرائيلية، خاصة مع تنفيذ مضمونها قبل الإعلان...أكيد أحدهم سيخرج ليكتب "انتصار المجاهد محمود"!

تنويه خاص: "تيار فتح العباسي" في قطاع غزة أعلن تأجيل مهرجانه في ذكرى انطلاقة الحركة، تحسبا لما سيكون، الغريب أن اعلام عباس الرسمي تجاهل كليا نشر بيان التأجيل، ليش شباب، شو كنتم محضرين بيانات وبرامج...!

رسالة "حمساوية" لا تليق وطنيا!

كتب حسن عصفور/ ليس هناك أكثر سهولة من أن تجد "عيوبا" بالجملة في مسار رئيس السلطة محمود رضا عباس، وليس هناك قيد من توجيه كل ما يمكن من سهام نقد، بما فيها سحب كل ما له من صلاحيات واعتباره غير ذي صلة بما يتعلق بالسلطة الفلسطينية، في إطار الحرب السياسية الدائرة، بين تياري النكبة الانقسامية.

وغالب ما يوجه لعباس من نقد بكل اشكاله صحيحا، وأحيانا يستحق أكثر، خاصة بعد أن فقد كل منطق سياسي – قانوني، وأخلاقي في حربه العدائية ضد قطاع غزة منذ أبريل 2017، وكذا معارضيه أينما وجودوا وطنا وشتات، بما تجاوز كل "خط أحمر وطني" في تلك الإجراءات العدائية "غير المسبوقة".

ولا يوجد ما يمنع، او يضع حجرا في فم من يصرخ ليل نهار بأن عباس لم يعد "شرعيا" في غرف وبنايات ووسائل إعلامية حمساوية أو غير حمساوية، وصلت الى حد أن يصدر عدد من نواب بانه رئيس منزوع الصلاحية، رغم انهم بلا أي صلاحية قانونية، لأنهم لم يمتلكوا حقا لنقاش قصية دستورية، غير منصوص عليها في القانون الأساسي.

ولكن، وبشكل مفاجئ، نشرت وسائل إعلام حماس رسالة قالت انها من "تجمع منظمات أهلية" (لم تذكر من هي تلك المؤسسات)، مرسلة الى مجموعة الـ 77 زائد الصين، حيث يستلم، يوم الثلاثاء 15 يناير 2019، محمود عباس رئاسة تلك المجموعة الدولية الهامة بصفته رئيسا لدولة فلسطين.

بعيدا عن الاتفاق أو اللا اتفاق مع سياسة عباس، فذلك لم يصل بعد لنزع الصلاحية عنه كرئيس لدولة فلسطين، وكل الصراع السياسي معه يتمركز في إطار السلطة ورئاستها، بحيث فقد كثيرا من مكانته الدستورية، الى جانب الشعبية، واختلافا معه حول مصادرته "الشرعية الرسمية"، خاصة بعد مجلس المقاطعة في عام 2018، وتغييبها الى أن أصبحت بلا أي حضور أو دور سياسي.

حماس، وعبر تلك المؤسسات "مجهولة النسب والهوية" وقعت في سقطة سياسية "أخلاقية كبرى" بتلك الرسالة، كونها نقلت الخلاف أو الصراع السياسي، الى مجموعة غير ذي صلة بكل ما يحدث في سياق "التناكف الوطني"، وأنها مجموعة دولية، عضوية فلسطين بها بصفتها "دولة" معترف بها بما يزيد عن عدد المعترفين بدولة الكيان الإسرائيلي، وهي أيضا عضو مراقب في الأمم المتحدة منذ عام 2012.

فلسطين الدولة، المكانة والتمثيل ليست خاضعة، ويجب ألا تكون خاضعة ابدا، لتلك التجاذبات السياسية، المشروعة وغير المشروعة، حقا أم باطلا، فهي مكسب تاريخي لا يجب المساس به أو النيل منه، وما قامت به حماس، عبر منظماتها "السرية" تلك، خروج مطلق على النص الوطني.

دولة فلسطين ورئاستها، لم تكن يوما جزءا خلافيا، بل العكس مطلوبا، أن يقوم محمود عباس بالعمل على تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012 رقم 19/ 67 الذي اعترف بفلسطين دولة في حدود أراضي 1967 وعاصمتها القدس المحتلة (الشرقية)، دون نقصان سم واحد منها.

النقيصة الأساسية في ممارسة عباس، ليس انه رئيسا لدولة فلسطين، فتلك حقيقية سياسية، أحببناه ام مقتناه، بل في أنه يرفض تنفيذ ذلك القرار الأممي التاريخي، كما اوصت الهيئات الشرعية التي يتحكم هو بقرارها، وطالبته بـ "فك الارتباط" مع الكيان الإسرائيلي وسلطاته الاحتلالية، وإنهاء المرحلة الانتقالية التي تجاوزها الزمن وكذا إسرائيل، بإعلان دولة فلسطين، واعتبار أراضيها محتلة.

كان الأولى بحماس، ان تطالب بتنفيذ قرارات المؤسسة الرسمية حول دولة فلسطين وانتهاء "زمن أوسلو السياسي"، وإعلان دولة فلسطين، في يوم استلام رئاسة مجموعة دولية هامة.

الرسالة كشفت ان عمق الخلاقات السياسية فاقت كل ما هو ممكن، وكسرت كل قواعد معلومة، وأن حماس وقعت في المحظور ما لم تسارع برفض مضمونها.

اختلفوا كما شئتم مع عباس وسلطته، لكن حذار ان تذهبوا بعيدا لتدمير كل مكتسبات ثورة وشعب، ولا ذنب أنكم لم تكونوا جزءا من تلك المنجزات.

ملاحظة: اعلام سلطة رام الله فقد كثيرا من ملامحه الوطنية، بات ملحقا بجزء من تنظيم ومؤسسة، ربما يستحق حملة شعبية تصحيحية لمسار مؤسسة لعبت دورا تاريخيا في رفع شان الثورة وكفاح الشعب...

تنويه خاص: تخيلوا أن رئيس وزراء الكيان نتنياهو تلاحقه قضايا فساد بلا عدد، مع ذلك لا زال الأول في استطلاعات الراي الإسرائيلي...مكانته تعززت لنجاحه في تعزيز المشروع التهويدي في الضفة والقدس بتواطؤ من "شريكه الأمني"!

رغم "سواد" ما مضى...لسه الأماني الوطنية ممكنة!

كتب حسن عصفور/ لعل الشاعر التركي العظيم ناظم حكمت، الشيوعي الذي حفر إسما من لغة شعرية ومسيرة كفاح لا تزال حاضرة، جسد قيمة الحياة القادمة قولا "أجمل الأيام هي تلك التي لم تأت بعد، وأجمل النصوص هي تلك التي لم تكتب بعد...".

كلمات مكثفة تقف سدا منيعا أمام محاولات قهر الإنسان، ليستمر الظلم والظلامية في آن، والفلسطيني الذي جسد طوال مساره التاريخي نموذجا هو أقرب ما يكون لتأكيد ما قاله الشاعر الإنساني الكبير ناظم حكمت، يدرك أن القوة الداخلية به هي السلاح المقاوم لكل محاولات مصادرة حقه في الحياة كشعب فوق أرض، ووطن أرادوه بلا هوية.

عام مضى من مسيرة شعب "الجبارين"، وكل من ينطق باسمه عمل بكل السبل لكسر بعضا من تلك السمة الخالدة به، بدلا من رفع شأنه نحو حرية وتحرر، بعيدا عن طلب "حقه بالعيش بلا ذل ولا تركيع"، بعضا من حق الانسان في الحياة، دون أن نلقي باللائمة على محتل غاصب فحسب، فمن فرض ذاته بقوة الأمر الواقع سلاحا وأمنا، هو ذاته من نال من "كرامة الفلسطيني" الانسان والروح.

عام مضى وحياة الفلسطيني، لم تتقدم قيد أنملة خيرا، بل خلافه كان "سوادا وظلاما وظلامية"، وأمله الوطني بات مرتعشا جدا، بل كاد أن يراه متلاشيا امام

تعمق "فئوية الذات الفصائلية"، التي تجاهلت حماية أمان الأجيال التي سبقت، وخطفت ما يمكنها خطفه اعتقادا أن ما تبقى من وطن، خارج تهويد وتوطين، بات لها.

بالتأكيد، جاهل من يظن أن ذلك مسار سيبقى، فلو دام ظلم من سبق لما رأينا ظلم وظلام من أتى، صدفة وخارج كل سياق تاريخي، ولأنه ليس ضمن سياق النص العام، كان الأكثر سوءا وسوادا، لكنه حتما لن يطول.

فلسطين الشعب والهوية، دوما تنتظر الأجمل، وسيبقى حلم الحرية من عدو ومغتصب وجهول حاضرا، وكأنه سيكون غدا.

نعم...لسه الأماني الوطنية – الإنسانية ممكنة، وستبقى الى ان تصبح واقعا وحقيقة.

عام جديد نحو وطن حر وشعب سعيد!

ملاحظة: الذكرى 54 لانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة ورافعتها حركة فتح، ستبقى ملهما لأجيال قادمة رغم ما أصابها عطبا وعطلا، الفكرة أعمق كثيرا من النيل من جوهرها...للخالد المؤسس وكل قادة الثورة، وشهداء المسار الثوري تحية!

تنويه خاص: تحدث رئيس سلطة رام الله عباس في ذكرى انطلاقة الثورة متهما البعض بأنهم "جواسيس"، لكنه لم يحدد لمن، بالتأكيد لا يقصد إسرائيل لأنها "صديقته الحميمة" وليس للمخابرات الأمريكية لأنها حليفا له، طيب لمين هيك بدها مفسراتي يا "ميدو"!...

رقص سياسي إسرائيلي على نغمة المال القطري!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك ألغازا كثيرة، لمعرفة أن دولة الكيان الإسرائيلي جندت كل "السبل" من أجل تكريس الهدف السياسي الأبرز لها، ليس بفصل جناحي "بقايا الوطن" فحسب، بل لتدمير جوهر المشروع الوطني،

والعمل على دفع تياري "النكبة الجديدة" للبحث في مستقبلهما بديلا لمستقبل شعب وقضية.

يوم ا24 يناير 2019، أعلنت حركة حماس رفضها قبول "المال القطري" بتلك الطريقة المهينة جدا لها ولأهل القطاع، من ناحية شكلية هي على حق، بل تأخرت كثيرا، لأنها وافقت على مبدأ الإهانة منذ اللحظة التي سمحت للمندوب القطري محمد العمادي أن يحمل حقائبه المالية بشكل سينمائي، وأصدر قوله الأشهر "نبيي هدوء".

اعلان الرفض الحمساوي، رغم ما به من صواب سياسي، لكن الحقيقة هي أنه تحول الى مسار آخر، واتضح ان ذلك أيضا مطلب إسرائيلي نفذه بـ "ذكاء" العمادي عبر تفاوض بين إسرائيل وحماس، مستبدلا طريق حقائب المال من خزينة حماس، الى خزينة الأمم المتحدة لتشغيل البطالة.

دولة الاحتلال، وعبر إعلامها، أكدت أن ذلك ما أرادته إسرائيل تماما، لأن تكون الأموال في صندوق أممي وليس في صندوق حماس المالي، خاصة عشية الانتخابات الإسرائيلية، ومحاولة قوى اليمين المتطرف لاستغلال ذلك لشن حملة "إرهاب" سياسي ضد نتنياهو والليكود، بأنهم يقدمون المال الى "القسام"، الذي يمارس عمليات ضدهم.

ومع شخصية نتنياهو المرتعشة رغم كل المظهر الخادع، بحث على طريقة أخرى، وبعد أن أصبحت أقوال محمود عباس رئيس سلطة الحكم المحدود، عن المال الذي يرسله بيبي الى حماس لتقوم بعمليات عسكرية في الضفة الغربية والقدس، جزءا من الحملة المضادة لرئيس حكومة الكيان وتحالفه.

"الرفض الثوري - الشكلي" للمال القطري حمساويا، كان "فخا" لخدمة نتنياهو أحسن العمادي إخراجه بطريقة "مثيرة" على طريقة "أفلام هيتشكوك"، بل زاد من الأمر تصريحاته المفاجئة التي كشفت ان الحديث عن المال مقابل الهدوء معيب، رغم أنه وقيادة حماس من اخترعوا هذه المعادلة المهينة حقا.

والفرحة الإسرائيلية لتحويل حقائب المال من صندوق الى صندوق، ليست سوى حال آنية لا تضير كثير واقع الحال في القطاع، لكن الأهم ما تحدثت عنه وسائل

الإعلام العبرية، من أن "سماح نتنياهو بإدخال الأموال القطرية قد سمح بتغيير المعادلة بين الفلسطينيين، وزرع الفرقة بين قطاع غزة والضفة الغربية، وهو نجاح كبير لرئيس الوزراء الإسرائيلي".

والى جانب ما حققه الانقسام من فوائد كبرى للمشروع الإسرائيلي، تساهم قطر "الحريصة على عدم تجويع قطاع غزة" في تحقيق "أحلام نتنياهو ودولة الكيان"، ولم يعد الأمر تحليلا أو تقديرا أو تطاولا، لكنه كشف يستحق القراءة المختلفة كليا عن استغلال الحصار لتمرير مشروع ساسي أخطر كثيرا مما تتعامل معه القوى الفلسطينية كافة.

لن نفتح باب الملامة السياسية لهذا الفصيل أو ذاك، ولن نعيد القول المقال منذ زمن، بأن اغتيال الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات بعد أطول معركة مواجهة عسكرية – شعبية مع دولة الكيان دامت 4 سنوات (تحاول حماس بكل السبل شطبها من الذاكرة بتزوير غير مسبوق)، كان اغتيالا لمشروع وطني، وخلق مشاريع "طائفية سياسية" بمقاس كل من تياراته الخاصة، وانهاء كلي للوحدة الجغرافية – السياسية بين الضفة والقطاع (التي نص عليها اتفاق أوسلو وقتل رابين بسببها وتتجاهلها شخصيات مصابة بحقد مسموم).

إسرائيل فتحت أبوابها لكل سبل تكريس الفصل وانهاء أي أمل بوحدة سياسية – جغرافية عبر الربط الترابي بين جناحي "بقايا الوطن"، والفضيحة الوطنية الكبرى أن يتحدث ممثلي كل تيار من تياري النكبة المعاصرة عن "مكاسب تاريخية" والحقيقة أنها "وكسات تاريخية".

المال القطري، حصار عباس وغياب الرؤية السياسية لحماس، هي أدوات الفرح الإسرائيلي لتنفيذ "الحلم السياسي" لتدمير المشروع الوطني الفلسطيني.

هل هناك مخرجا من تلك الكارثة السياسية، ربما ولكن حتما ليس بهذه الأدوات، ولو امتلكت حماس أمرها لأعلنت قطاع غزة منطقة منكوبة تتخلى عنها لصالح برنامج "الأمم المتحدة الإغاثي"، وتنهي كل مظاهر السيطرة، وتبقي فقط على حضور شرطي نسبي الى حين.

التهديد بـ "الفوضى في غزة" قد يكون السلاح الأهم من "المال القطري" و"صواريخ الفصائل"، للرد على حصار سياسي قبل أن يكون مالي!

اكسروا روتين الفكر وبلادته فقد يكون به الحل!

ملاحظة: خطابات الجعجعة الحمساوية حول اتفاق أوسلو تتجاهل أنها أبرز أطراف معادلة تدميره لصالح مشروع غير وطني...لو مستمرين في تزوير التاريخ فالصمت لن يكون الخيار تأكدوا!

تنويه خاص: من طرائف حالنا، ان يستقبل محمود عباس وفدا نسويا حضر ليقدم له "التهنئة" ويرفض كليا حضور أي لقاء وطني يفترض انه سيقرر مصير ومستقبل سياسي...شو ممكن نسمي هيك سلوك، فكروا!

صحة "الموظف الأول" شأن وطني وليس شخصي!

كتب حسن عصفور/ آثار غياب الرئيس محمود عباس عن "لقاء" تنفيذية المنظمة يوم 23 يناير 2019، مزيدا من الأسئلة، خاصة بعد اعلان عددا من أعضاء اللجنة بان عباس سيرأس تلك الاجتماعات من أجل تحديد "ملامح" المرحلة القادمة، التي باتت أكثر تعقيدا عما سبق.

ولأن المسألة ليست "خبرا صحفيا" فحسب، فالغياب بالتأكيد ليس "غيابا سياسيا"، كونه من يتحكم في مفاصل تلك اللجنة، ولم يعد له من معارضين جادين داخلها، حتى ممثل الجبهة الديمقراطية لا يلجأ الى الصدام المباشر معه، مكتفيا بتسجيل مواقف خاصة للفصيل الذي يمثل.

وصادف عدم حضور عباس ذلك اللقاء، أن نشرت صحيفة عبرية تقريرا مطولا عن قيام إسرائيل بإرسال طبيب خاص لمعالجة عباس والإشراف على وضعه الصحي، ما يفتح الباب مجددا أمام هذه المسألة التي لم تتعامل معها الجهات الرسمية لسلطة الحكم المحدود بأي شكل يحترم الشعب الفلسطيني، صاحب الولاية السياسية على الرئيس وكل المؤسسات الرسمية، ولذا هو الأحق ان يعلم حقيقة الوضع الصحي لمن يحتل منصب "الموظف الأول" عند الشعب.

ان يسافر عباس كثيرا، وبعض سفراته غير محددة، فيما يغيب عن اللقاء الرسمي الأهم، يثير كل شكوك، تتطلب مكاشفة بدون ادعاءات أو تزوير كلامي، فلو كان لا يستطيع الجلوس طويلا في أي لقاء سياسي، فكيف له السفر المفتوح، ولو كان لا يقيم وزنا لتلك "الهيئة"، كيف له أو لهم أن يطلبوا من الآخرين احترامها بصفتها "قيادة" للشعب، وأنها لجنة الممثل الشرعي والوحيد.

لو ان الحالة الصحية هي ما تحول دون حضور الرئيس عباس لتلك اللقاءات، يكون من الضرورة أن يعلن ذلك احتراما للشعب أولا، وللإطار ثانيا، أما إدارة الظهر وترك الأمر للبعض أن يبحث سببا، فتلك قمة الاستخفاف وربما يصح بها الوصف المحبب للرئيس عباس، "غير مسبوق".

المشكلة أيضا، انهم لم يعلنوا أن اللجنة عقدت دون مشاركة رئيسها، ولم يصدر بيانا عنها، وترك لأحد الأعضاء التطوع بالحديث لإذاعة حكومية، اثار جزء منه "مشكلة سياسية" مع الشقيقة الكبرى مصر، قبل أن يتم حذف الفقرة الإشكالية ونفي قولها، ما يزيد الإشكال إشكالا.

ليس جرما، ولا عيبا سياسيا أن يمرض الرئيس فهو انسان كغيره، فما بالنا ونحن نتحدث عن شخص بات عمره 84 عاما، لذا لا يجوز الاستمرار في الطريقة المثيرة للاستفزاز الفلسطيني، بملاحقة ومتابعة "الأخبار الصحية" لرئيس الشعب عبر الإعلام العبري، ثم يخرج أحدهم ممن لا يملكون أمرهم ليتهم من ينقل الخبر بالتساوق مع حملة مضادة.

ما هي النظرية التي يعتقد "التيار العباسي"، بأنها الأنسب لإدارة ملف "صحة الرئيس"، هل التكتم العام، والحديث بلغة مبهمة، ام تسمح للطبيب الفلسطيني "المكلف نظريا" بمتابعة حالته، بالتنسيق مع "الإسرائيلي السري" بإصدار بيان للرأي العام يحدد ما هي الحقيقة او الحقيقة النسبية التي يمر بها.

أن يغيب رئيس التنفيذية عن لقاء وصفوه بالهام والمفصلي، فذلك هو الخبر الأهم من عقد اللقاء ذاته، لأنه لا قيمة لما سيكون تم "التوافق" عليه دون مصادقة "الغائب"، وهو ما فسر عدم صدور بيان عن الذي تم تناوله او التوافق عليه، مكتفين بتصريح لا قيمة سياسية له سوى انه حديث إعلامي لا أكثر.

لماذا "التكتم والسرية المطلقة" عن كشف حالة الرئيس الصحية، والكل يعلم انه لا يوجد أي خطر لحدوث "انقلاب عسكري" عليه، لأن الأمر بيد من يريد له "طول العمر" الى أن يحقق "أهدافه الكاملة"، والتي باتت معلومة لكل أهل فلسطين، خاصة بعد التصريح الأشهر للإعلام المصري، بعدم وجود دولة فلسطينية خلال الـ 15 عاما القادمة، وبالتأكيد بعدها أيضا ليس معلوما.

ربما بات من الضرورة أن يحيل الرئيس عباس، بعضا من صلاحياته الى شخصيات تساعده في إدارة الحالة السياسية، وبالقطع لن يختار سوى أهل الثقة المطلقة، فعمره وصحته وحالته تستدعي ذلك، ولا نود التذكير بأنه قاد أشهر حرب سياسية بدعم أمريكي غربي وإسرائيلي لتوزيع صلاحيات الخالد أبو عمار، رغم ان الخالد كان يعمل بلا كلل ولا ملل، ولا يغيب عن أي اجتماع لمؤسسة رسمية، وعمره أصغر بسنوات من عمر عباس.

أليس توزيع الصلاحيات جزءا من "مسؤولية وطنية" أكثر فائدة من ترك المؤسسات تعمل بلا "هدى" ولا "هداية سياسية"، والا تتمكن من اتخاذ أي قرار سوى بعد نيل موافقة الغائب، ما يمثل تعطيلا وشللا في العمل العام، كما كان في اللقاء الأخير.

لعل قيام عباس بتوزيع بعضا من صلاحياته الى "أهل الثقة" له يساهم في تنشيط العمل العام، ويعيد الاعتبار النسبي لهيبة المؤسسة الرسمية، خاصة مؤسسة منظمة التحرير.

الحديث عن ذلك جاء بعد تقرير الصحيفة العبرية عن صحة الرئيس عباس، وغيابه عن حضور لقاء تنفيذية المنظمة، وتغيبه عن لقاءات رسمية هامة آخرها قمة بيروت، واقتصار نشاطه في رام الله على حضور بروتكولي دون أن ينسى توجيه التهديدات السياسية الى قطاع غزة بين حين وآخر، وكذا معارضيه في الضفة، والذين يتزايدون يوما بعد آخر، رغم ما ناله أخيرا من لقب كبير، الذي يتطلب "جهدا" مضاعفا!

احتراما للذات أولا وللمنصب ثانيا وللشعب أخيرا تحدثوا بالحقيقة عن صحة الرئيس!

ملاحظة: قيادة فتح (م7) دخلت مرحلة التخبط عند الحديث عن الانتخابات، هل هي لدولة أم لسلطة، الغريب أن أحدهم أخيرا قال انتهت المرحلة الانتقالية والانتخابات ستكون لدولة...طيب يا "شطور" إعلن الدولة" أولا!

تنويه خاص: قيام أمن حماس بالتحقيق مع الفنان علي نسمان بعد نشره أغنية "وينك يا قطر"، رسالة إرهاب علنية بأن القادم لن يكون "سلسا ابدا"...أهل غزة مفروض عليكم "جوع البطن" و"جوع اللسان" ويمكن كمان "جوع العقل"!

غياب "قوة الردع الوطني" ...سبباً لبلطجة فتح وحماس السياسية!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد، هناك عديد من أسباب "ديمومة" الحالة الانقسامية" الفلسطينية منذ 12 عاما، دون ان تتمكن أي من الجهود التصالحية وكل الاتفاقات الموقعة، رغم انها جرت برعاية دول مركزية وأطراف رئيسية كانت كلمة منها يوما ما كفيلة بوضع نهاية لتلك المسيرة الأكثر سوادا في الحالة الفلسطينية في العقدين الأخيرين، وتحديدا منذ نجاح قوى الشر باغتيال الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، فكانت الانطلاق لاغتيال المشروع الوطني.

ديمومة الانقسام، الثمرة الأنجح، والثغرة الأهم، التي تمكنت دولة الكيان الإسرائيلي والإدارة الأمريكية بالحصول عليها مستغلة "نقاط الجشع السياسي"، وثغرات وطنية في جدار كل من طرفي الانقسام – النكبة الثالثة، فمنها كانت حركة الدخول لتسميم الجسد الفلسطيني لإنهاك المشروع الوطني العام.

ودون، أي مكابرة فقد حققوا ما لم يعتقدوا أنهم سيصلون له خرابا سياسيا في المشهد الفلسطيني، لترسيخ قواعد تمرير المشروع التهويدي، بفصل الضفة عن قطاع غزة، وبناء أسس "الكيانية التوراتية" في القدس والضفة كامتداد ديني لـ "دولة يهودية" فوق أرض فلسطين، مع تثبيت يهودية البراق وكأنها واقعا تاريخيا لا يمكن المساس به.

ما تكرس انقساما فلسطينيا، لم يأت فقط بسبب "القدرة الخارقة" لقوى الشر العدواني، بل ساهم به موضوعيا، ما لحركتي "فتح" (م 7) وحماس، من سلوك اناني قاد الى حركة تنفير وطني عام، مقابل ضعف وجود قوة ردع سياسي، تحالفا او تجمعا يمثل أداة كبح لطرفي النكبة.

في الآونة الأخيرة، وبعد أن بات الانقسام راسخا، وتمكن المعسكر المعادي من تدمير مقومات رئيسية في المشروع الوطني الفلسطيني، أخذت بعض الفصائل تدرك الأهمية القصوى لغياب الطرف السياسي الذي يمكنه أن يكون عنصر توازن فعلي بين حماس وفتح في المشهد القائم.

للمرة الأولى، انضمت حركة الجهاد الإسلامي الى بعض الفصائل، دون حركتي الانقسام، وأعلنوا ما عرف فلسطينيا بـ "نداء الاستغاثة السياسية" في شهر أكتوبر 2018، طالب بالعمل من أجل توحيد الطاقات لوقف الكارثة السياسية، وشكل "النداء" أملا خاصا بإمكانية ولادة قطب جديد بعيدا عن "العصبوية التنظيمية – الفكرية والسياسية" قطب سياسي يعيد الاعتبار للتوازن المفقود.

نداء حدد معالم لبداية الخروج من "الكارثة الانقسامية"، وجد ترحابا سريعا كونه البيان الأول الذي يتعامل مع الأزمة "المزمنة"، بحشد قوى اسلاموية وعلمانية دون أن تشارك به فتح وحماس، ولذا كانت "الجدية" حاكما للنداء، لكن الأمل لم يكتمل، وبلا أي مبرر أو تفسير توقف "نبض نداء الاستغاثة"، واختفى عن المشهد بذات الحضور السريع.

وتكرارا لتجارب سابقة، أعلنت خمس قوى "يسارية"، مع شخصيات مستقلة ما أسمته "تجمع ديمقراطي"، كخيار سياسي يمكن ان يكون قطبا حاضرا لكسر "الثنائية" الحاكمة في بقايا الوطن.

مع أنها ليست التجربة "اليسارية" الأولى للتكاتف من أجل وقف "التفرد"، سواء كان فتحاويا او حمساويا او مشتركا، ولم تكلل تجارب الماضي باي نجاح يمكن الاعتداد به، لكن حالة "الفقر السياسي الداخلي" وضعت بعضا من تفاؤل حتى بالحد الأدنى، ان يمثل هذا "التجمع" أداة فعل نسبي، تعيد الاعتبار للتوازن المفقود، بعد ان انتكست حركة الجهاد الإسلامي في مشاركتها قوى غير اسلاموية عبر "نداء الاستغاثة".

ويبدو، ان تجربة "التجمع" الجديدة لن تكون بأحسن حالا من التجارب "اليسارية" السابقة، فالذات الحزبية لا تزال هي العنصر الرئيسي الناظم لفعل الفصيل، مع غياب أي رؤية فكرية "إبداعية"، او بلورة موقف سياسي خارج إطار "القطبية السائدة".

وكان الاختبار السياسي الأول لذلك "التجمع"، قيام رئيس سلطة الحكم المحدود في بعض الضفة محمود عباس بحل "المجلس التشريعي" غير القانوني، ثم إعلانه انتخابات جزئية خادعة ولاحقا الحديث عن تشكيل "حكومة فصائلية"، أحداث مثلت ورقة عباد الشمس، فكشفت هشاشة هذا الوليد، بأنه ليس سوى جعجعة كلامية دون أي فعل حقيقي.

تصرفت أطراف "التجمع" في القضايا الثلاث الأهم السابقة بشكل فردي، لم تلتق قواه، لم تنسق موقفا، لم تصدر بيانا موحدا، فسريعا بدأت رحلة الافتراق التجمعي، دون اعلان رسمي، خجلا وضعفا.

ورغم تلك التجارب الفاشلة، لا زال هناك "بقايا أمل وطني" في تشكيل "قوة ردع سياسي" حقيقية دون العودة لإنتاج تجارب الفشل، هناك مخزون وطني – شعبي كبير، ويفوق ما يمكن رؤيته او ملامسته، لو ان البعض السياسي أدرك قيمة المخزون الثوري للشعب الفلسطيني، والتفكير الحقيقي بولادة "تيار وطني عام" يكسر حاجز التكلس الفصائلي، تجربة تستلهم تجارب أوروبية حديثة، تمكنت بحيوية سياسية وقيادات غير تقليدية أن تصنع ما لم يكن بحساب "كلاسيكية" العمل السياسي.

بالإمكان أحسن كثيرا مما كان، وهناك قدرة حقيقية لكسر جدار "البلادة الحزبية – السياسية"، فقط تحتاج شجاعة غير تقليدية لصناعة فعل "غير تقليدي"!

ملاحظة: وصلت الفوضى القانونية حدا مستفزا، عندما تجد عضو تنفيذية لمجلس المقاطعة، وآخر بمنصب وزير أعضاء في منظمة "غير حكومية"، والفضيحة ان تتحدث تلك المؤسسة عن "الشفافية"...عيب جدا!

تنويه خاص: اليهودي الإرهابي "غليك" عضو كنيست عن حزب نتنياهو أعلن منشورا انتخابيا يظهره حاملا بندقية وخلفه المسجد الأقصى...الرسالة جد واضحة للمستهبلين بما حذر منه يوما الشهيد الخالد أبو عمار!

ما هو برنامج حماس السياسي؟!

كتب حسن عصفور/ بين حين آخر، يخرج أحد قيادات حركة حماس ليقدم "ذريعة مضافة" لاستمرار الانقسام، والذي لم يعد ظاهرة عابرة يمكن التغلب عليها كما ترغب الغالبية الشعبية الفلسطينية، بل أصبح "سرطانا سياسيا" وجب استئصال كل من يعمل على تمديد أجله، باي مظهر كان.

من "البدع" المضافة التي ترددت مؤخرا، ان "لا مصالحة" بين برنامجين متناقضين"، برنامج "مقاومة" وبرنامج للتنسيق الأمني، ولنترك جانبا برنامج أنصار "التنسيق الأمني" – تيار رئيس سلطة رام الله محمود عباس، ونقف قليلا أمام الادعاء بوجود برنامج حماس المقاوم.

مبدئيا، وحتى الساعة لم يعلن أي برنامج متكامل للحركة "الإسلاموية"، عدا عن بدايتها وما جاء في "ميثاقها"، عن تحرير فلسطين، من النهر الى البحر ومن رأس الناقورة شمالا حت رفح جنوبا، ضمن المشروع "الجهادي الإسلاموي"، وشعارها لا زال مستمرا باسمها الطائفي المعلن منذ الانطلاقة أواخر 87.

في أبريل 2017 تقدمت حماس، وبنصيحة "أصدقاء لها في قطر وتركيا وبعض الجماعات الإخوانية" بما أسمته "وثيقة سياسية معدلة" على برنامجها المعلن، تساوقا مع الرؤية الأمريكية التي تم الحديث عنها في حينه وعرفت لاحقا بـ "صفقة ترامب الكبرى"، مع الإشارة أنها لم تعد جزءا من "التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين"، بعد أن أصبحت تعتبر حركة إرهابية في أكثر من بلد عربي، وبالأساس الشقيقة مصر، ومؤشرات سياسية غير محددة الملامح للحديث عن دولة فلسطينية وإمكانية قبولها في الضفة والقطاع بعيدا عن أي مساومة، ودون أي ثمن مع الدولة العبرية، لا اعتراف ، لا صلح ولا تسوية، "دولة في إطار استسلام إسرائيلي كامل".

ولأن المسألة لم تعد تحتمل استمرار "الغوغائية السياسية"، بات من الضروري ان تتحمل حركة حماس مسؤوليتها بشكل واضح ومحدد، وان تكف عن المضي بالخطابات والشعارات في استخفاف غريب للعقلية الفلسطينية، التي كانت فخرا وملهما.

حركة حماس، لا تزال تحمل اسما طائفيا صريحا، يحد من عضوية أي فلسطيني مسيحيا كان او يهوديا، أو علماني الفكر والرؤية، والحديث عن اليهود ليس ترفا، لأن هناك من انتمى للثورة الفلسطينية ولا زالت أسماء تعلمها قيادات الفصائل المؤسسة للثورة، ولعبت دورا هاما في خدمة القضية الوطنية، ومنها "إيلان هاليفي الذي كن عضوا في المجلس الثوري لحركة فتح".

الاسم الطائفي يعكس جزءا من التفكير والرؤية، وبالتالي لا يمكن اعتبارها حركة وطنية جامعة للكل الفلسطيني، فيما تغيب بوضوح شديد عنها تحديد الرؤية البرنامجيه، فهل لا زالت حماس ترى في تحرير كل فلسطين هدفها المباشر، وأن "مقاومتها" لتحقيق ذلك الهدف دون تنازل او استسلام.

ام انها تضع ذلك "هدفا كامنا" للمستقبل، مع تبني هدف إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود أراضي 67، دون تحديد واضح لطبيعتها، كدولة إسلامية، ام دولة غير طائفية -علمانية، وهل يمكن لحركة طائفية ان تقود دولة "غير طائفية"، ومع ذلك، هل تقبل حماس بقرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012، ولو كان ذلك موقفها لما لا تعلن عنه بوضوح، ليصبح جزءا من حركتها السياسية، وعليه تبدأ في صياغة الرؤية الجديدة.

ربما لم يكن هناك ضرورة سابقا لحماس أن تعلن برنامجا سياسيا خاصا يتوافق مع برنامج منظمة التحرير السياسي، كونها ليست جزءا من "المنظومة السياسية"، وليست تحت ضغط الرسمية الحاكمة، كما حركة فتح، لكنها الآن أصبحت جزءا من النظام الرسمي في إطار السلطة الوطنية، وتحرص على كل امتياز لها فيه، وتطالب بـ "حقها السياسي التمثيلي"، في السلطة ومعها منظمة التحرير ذات البرنامج الواضح سياسيا.

حماس اليوم وقبل الغد عليها ان تحدد ماذا تريد، وان تكف عن الاستمرار في لعبة "الاستغماية السياسية"، التي مارستها طوال سنوات طويلة، فهي مجبرة أن

تقف أمام مسؤولية جديدة مختلفة عن مسؤولية الفصيل المعارض – المناكف للرسمية الفلسطينية، عليها أن تعلن وبلغة واضحة، خالية من "اللعثمة السياسية" برنامجها وأهدافها في المرحلة القادمة، دون أي ارتباط بالمحيط السياسي.

رؤية تستجيب للواقع الفلسطيني ضمن الممكن السياسي، وخالية من أي بعد طائفي او نزعة اسلاموية، ليس تجريدا لتدين من يريد التدين بل لمنح حق لغيرهم بأن يكونوا جزءا منها لو توافقوا مع برنامجها، ورسالة بأن الصراع في بلادنا ليس طائفيا، خاصة مع تنامي "طائفية العدو القومي" في دولة الكيان وحركتها الصهيونية.

ذلك ما يجب ان تقوم به حماس لتوضيح برنامج يتم الحديث عنه وهو غائب عن الحضور.

ملاحظة: يبدو أن قيادة فتح (م7) أصيبت بـ "صفعة سياسية" لم تحسبها بالتحرك المصري الأخير ليس فقط بلقاء الكل الفلسطيني، بل بالحديث عن انها لن تترك مسؤوليتها التاريخية نحو قطاع غزة، الشيء المنيح أنهم صمتوا!

تنويه خاص: خطوة ماليزيا بعدم منح الإسرائيليين تأشيرات دخول الى أراضيها علها تمثل "وخزة ضمير"، لمن استخف بمعنى المنع، لكن الشيء الطريف أن حماس اعتبرتها منع للصهاينة، متجاهلة أن غالب يهود أمريكا صهاينة، ويدخلون...بكفي عك لغوي وسياسي!

معادلة برازيلية... "السفارة مقابل اللحم الحلال"!

كتب حسن عصفور/ كشف قرار تراجع البرازيل عن نقل سفارتها الى القدس، القدرة الهائلة التي تمتلكها الدول العربية والإسلامية، لو اريد لها ان تكون سلاحا حقيقيا في معركة المواجهة.

يوم 29 يناير 2019 أعلن الرئيس البرازيلي بالوكالة هاميلون موراو، أن الحكومة لا تعتزم "في الوقت الراهن" نقل سفارتها في إسرائيل من تل أبيب إلى

القدس، مضيفا "الرد الذي أدليت به أمامهم هو باسم الدولة. في الوقت الراهن، لا تفكر الدولة البرازيلية في أي نقل للسفارة".

قرار التراجع عن "وعد بولسونارو"، والذي أعلن في نوفمبر (تشرين الثاني) 2018، بعد انتخابه، أنه يعتزم نقل السفارة البرازيلية إلى القدس، لم يأت من باب "الوعي" بالحقيقية السياسية بأن ذلك خطأ بحق قضية الشعب الفلسطيني، بل جاء تحت ضغط اقتصادي كبير، وضع البرازيل تحت خيار إما السفارة وإما اللحوم الحلال.

وبالأرقام، وفقا لما أعلنته وزيرة الزراعة، أن سوق التبادل التجاري مع الدول العربية والإسلامية يبلغ 5 مليار دولار، سوق واسعة متطورة، بدأت بعض الدول ومنها العربية السعودية الإشارة الى ان نقل السفارة الى القدس يعني مباشرة إغلاق الأسواق أمام المنتجات البرازيلية، مأ شكل "لوبي اللحم الحلال"، للضغط على القرار السياسي.

ليست المرة الأولى النى يتم استخدام الاقتصاد سلاحا في المواجهة السياسية في المنطقة العربية، ربما كانت تجربة حرب أكتوبر عام 1973 والتهديد بسلاح النفط العربي، درسا لا يجب ان يغيب عن الذهن السياسي الحاضر.

الدول العربية، وحدها تستطيع ان تعيد رسم جدول أعمال السياسيات الدولي وليس الإقليمي، لو كانت لديها رغبة حقيقية في ان تكون عاملا مؤثرا ولاعبا اساسيا في الصراع الدائر، ليس من أجل قضية فلسطين والقدس فقط، بل لمصلحتها ذاتها، ولها في التجربتين التركية والإيرانية مثالا، تتفق أم تختلف معهما، لكنهما حددتا واقعا مختلفا في التعامل، رغم ان القدرات الاقتصادية العربية تفوق بكثير قدرة كل منهما.

ولا يجب أن تغيب أبدا من الذاكرة التجربة الماليزية في منتصف تسعينات القرن الماضي، عندما حاولت الحركة الصهيونية وبدعم أمريكي بالتآمر على العملة المحلية وضربتها في مقتل، فكان القرار الوطني من رئيس الوزراء في حينه مهاتير محمد بسلسلة خطوات، حاصر أولا آثار المؤامرة، ثم التغلب عليها، تجربة اعادته ثانية الى منصب رئيس الوزراء انتخابا وهو في عمر 94 عاما.

السلاح الاقتصادي ليس بدعة، وأصبح أكثر أهمية من ذي قبل خاصة مع انكسار الهيمنة الأمريكية، وبروز اقطاب جديدة خاصة الصين وعودة روسيا، وبحث الاتحاد الأوروبي عن مكانة متميزة عن السياسة الأمريكية، ما ظهر واضحا في معركة "النووي الإيراني".

لو أن أمريكا، وأي دولة غيرها تعلم يقنيا، ان سلاح الاقتصاد أصبح ممكن الاستخدام بشكل فاعل من الدول العربية، في ظل "المشهد العالمي الجديد" سيكون هناك تغيير جوهري في آلية التعامل، وبدلا من التهديدات المتلاحقة من البعض الأمريكي ضد الدول العربية يصبح اللهاث الأمريكي نحو السوق العربي هو القائم.

ليس مطلوبا حربا شاملة، ولكن دفاعا منظما ومعقولا، من أجل حماية كرامة سياسية لدول وأنظمة تساهم في تغذية الاقتصاد العالمي بأضعاف مضاعفة من دولة الكيان الإسرائيلي، التي يمكنها ان تحدد مسار الكثير من السياسات، مقابل غياب أي إأثر للدول العربية.

بعيدا عن نغمة المكانة الجغرافية المميزة للمنطقة العربية، وأهميتها الاستراتيجية عسكريا، فالاقتصاد وحده قادر أن يفرض القيمة العملية بحيث تصبح فاعلا سياسيا وليس مفعولا به.

درس "اللحم البرازيلي الحلال" درس لتنشيط الذاكرة المصابة بتكلس، ان بالإمكان أحسن كثيرا وبما لا يقاس مما كان وما سيكون.

ملاحظة: وأخيرا أصبح رامي الحمد الله الوزير الأول المستقيل، ولكن هل يعني ذلك انه فعلا سيغادر المشهد السياسي، ام أن هناك "خفي" يعمل لإعادة انتاجه ضمن مصالح متبادلة لتكريس معادلة "مؤتمر مدريد" بشكل مستحدث!

تنويه خاص: مفارقة غريبة تثير الانتباه، ان إعلام محمود عباس لم يعد ينشر أي خبر او تصريح او نشاط لممثلهم في قطاع غزة أحمد حلس، كأن "الفصل التنظيمي" بات واقعا دون قرار معلن... فتش عن السبب!